

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٦٣

الثلاثاء، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد خوجة	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد ندونغو
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيدة أسوكان
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-38165 (A)



أُفتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس غرونديبرغ، المدير بالنيابة لشعبة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة أزال السلفي، الموظفة في شعبة الحماية والدعوة التابعة لمبادرة مسار السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غرونديبرغ.

السيد غرونديبرغ (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أكون هنا مع أعضاء المجلس اليوم. وهذه هي المرة الأولى التي تتاح لي فيها الفرصة لتقديم إحاطة إلى المجلس شخصيا منذ أن أعلنت الهدنة في نيسان/أبريل (انظر S/PV.9017). منذ شهرين ونصف حتى الآن، لا تزال الهدنة مستمرة في اليمن وهذا تطور غير مسبوق في هذه الحرب. ففي بداية هذا العام بدا بأنه أمر لا يمكن تصوره. وقد مددت الأطراف مؤخرا الهدنة بنفس الشروط حتى ٢ آب/أغسطس من هذا العام، وأثني على الطرفين لقيادتهما وللاستماع إلى ملايين اليمنيين الذين يطالبون بالراحة وإعطاء فرصة للسلام بعد أكثر من سبع سنوات من الصراع. وبعد مرور شهرين ونصف الشهر على الهدنة، أود أن أقدم ما وصلنا إليه في تنفيذها، وأن أبرز التحديات وأحدد الطريق المفضي قداما.

أولا، لا تزال الهدنة قائمة من الناحية العسكرية. لم تكن هناك غارات جوية مؤكدة داخل اليمن أو هجمات عبر الحدود انطلقت

من اليمن منذ بداية الاتفاق، وكان هناك انخفاض كبير في الخسائر في صفوف المدنيين. بيد أن أعداد الضحايا جراء الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تزايد للأسف مع مغامرة المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في الدخول إلى مناطق الخطوط الأمامية الملوثة، وهي مناطق كان يتعذر الوصول إليها في السابق.

على الرغم من الانخفاض العام في القتال، ما زلنا نتلقى تقارير من كلا الجانبين عن الانتهاكات المزعومة داخل اليمن، بما في ذلك القصف وهجمات الطائرات بدون طيار، وتحليقات الاستطلاع وإعادة نشر القوات. ووردت أنباء عن وقوع اشتباكات مسلحة على عدة جبهات، حيث أبلغ عن وقوع معظم الحوادث في محافظات مأرب وتعز والحديدة. وكما يعلم المجلس، ليس لدينا قدرات رصد مستقلة، ولكنني أخذ كل تلك الادعاءات على محمل الجد. وسيكون من المهم جدا منع وقوع هذه الحوادث المزعومة لتفادي إثارة تجدد التصعيد والعنف. وفي ذلك السياق، يسرني أن أبلغكم بأن مكتبي عقد أول اجتماعين للجنة التنسيق العسكرية، المؤلفة من ممثلين عن الأطراف، بالإضافة إلى قيادة القوات المشتركة للتحالف. واتفقت اللجنة على الالتئام شهريا، وإنشاء غرفة تنسيق مشتركة لمعالجة المسائل المثيرة للقلق في أوانها. وتمثل الاجتماعات التي تعقد وجاهيا خطوة أولى هامة في بناء الثقة وتحسين الاتصال بين الطرفين.

عندما قدمت آخر إحاطة للمجلس، انطلقت لتوها أول رحلة جوية تجارية إلى عمان، وكان ذلك في اليوم السابق للإحاطة، وبعد ما يقرب من ست سنوات من إغلاق مطار صنعاء. ومنذ ذلك الحين بدأنا أيضا رحلات جوية إلى القاهرة. وحتى الآن، كان لدينا ثماني رحلات تجارية ذهابا وإيابا، وتلك الرحلات نقلت ٢,٧٩٥ راكبا من صنعاء إلى عمان والقاهرة. وأود أن أنوه بالجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية لتحديد أولويات احتياجات اليمنيين من خلال تيسير فتح المطار. وأود أيضا أن أكرر الإعراب عن خالص تقديري لجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية على دورها الفعال في تيسير انطلاق تلك الرحلات.

مدينة تعز إلى منطقة حوبان شرق المدينة، فضلا عن طرق إضافية في تعز والمحافظات الأخرى. ويتضمن الاقتراح أيضا عناصر لآلية تنفيذ، والتزامات من أجل سلامة المسافرين المدنيين. وبينما شجعتني الرد الإيجابي من جانب الحكومة اليمنية على اقتراح الأمم المتحدة، ما زلت أنتظر ردا من أنصار الله. وفي أعقاب المناقشات البناءة التي أجريتها في صنعاء في نهاية الأسبوع الماضي، فإني أحث أنصار الله على الاستجابة للاقتراح بدون تأخير.

أظهرت الأسابيع الأخيرة هشاشة الهدنة وأن التأخير في تنفيذها قد يهدد بتفكيكها كلها. إن اللجوء إلى أسلوب التعامل القائم على التهديد، يجعل تنفيذ أي عنصر من عناصر الهدنة مشروطا بتنفيذ عنصر آخر، وإن استخدام الخطاب الإعلامي التصعيدي، يقوض الهدنة. وفي نهاية المطاف، فإن الأمر متروك للأطراف للحفاظ على الهدنة والوفاء بوعدها لصالح الشعب اليمني.

وعلى مدى الشهرين ونصف الشهر الماضيين، هيأت الهدنة بيئة مواتية بقدر أكبر للأطراف للتعاون بحسن نية. غير أن تنفيذ الهدنة قد أظهر إلى السطح مسائل خلافية بقدر أكبر ذات مضامين سياسية، مثل إدارة الإيرادات ودفع رواتب موظفي القطاع العام ووثائق السفر والتوصل لاتفاق على وقف أكثر دواما لإطلاق النار. وهذه مسائل سياسية وذات صلة بالحكم، ويتعين علينا اتخاذ خطوات نحو وضع ترتيبات أكثر دواما بشأن تلك المسائل.

وقد تم بالفعل تسليط الضوء على بعض تلك المسائل في مشاوراتي الجارية للمساعدة في صياغة الأولويات لعملية منظمة ومتعددة المسارات. وخلال الشهر الماضي، أجريت مشاورات مع شخصيات عامة يمنية ودوائر نسائية متنوعة وخبراء اقتصاديين وممثلين للقطاع الخاص للاسترشاد بأرائهم في تصميم هذه العملية ومضمونها. وانبثقت عن تلك المشاورات مواضيع معينة، بما في ذلك الحاجة إلى تحويل الهدنة إلى وقف دائم لإطلاق النار بغية التوصل إلى ترتيبات أمنية أطول أجلا وتوجيه نداء عاجل من أجل دفع مرتبات موظفي القطاع العام وإدارة الإيرادات وتنسيق السياسة النقدية والشروع

لقد تم الحفاظ على التدفق المستمر للوقود إلى ميناء الحديدة طوال فترة الهدنة. وخلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، تمت الموافقة على دخول أكثر من ٤٨٠ ٠٠٠ طن متري من منتجات الوقود، أي أكثر من الوقود الذي دخل الحديدة خلال العام الماضي بأكمله. ومنذ بداية الهدنة المتجددة، تمت الموافقة على دخول سفينتين، وآمل ألا يضيع زخم الهدنة الأخيرة. وقد أدى التسليم المطرد للوقود إلى تخفيف الضغط عن الخدمات الحيوية، وخفض ذلك بشكل كبير الانتظار على محطات البنزين، حيث هيمنت طوابير المنتظرين دورهم على شوارع صنعاء، وسمح لليمنيين بالسفر على نحو أيسر في جميع أنحاء البلاد. وكما سنسمع من السيدة غادة مضوي، من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فتلك بعض الآثار الإنسانية الإيجابية للهدنة.

من المهم جدا كفالة أن تؤدي الهدنة أيضا إلى تخفيف معاناة سكان تعز. وقد أعاق الصراع حربتهم في التنقل إلى حد كبير لسنوات. وكما يعلم جيدا سكان تعز، فإن الطرق الوحيدة المفتوحة المؤدية إلى المدينة طويلة وشاقة. في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، سافرت لأكثر من ست ساعات على طول الطريق الجبلي الضيق والمتعرج والوعر من عدن إلى مدينة تعز. وقبل النزاع، كانت الرحلة نفسها على الطريق الرئيسي تستغرق ثلاث ساعات فقط. في تعز، التقيت برجال ونساء وشباب أخبروني عن معاناتهم اليومية بسبب إغلاق الطرق المؤدية إلى المدينة والطرق المؤدية إلى الخروج منها. وشهدت أيضا ما أدت إليه القيود الشديدة من شلل في الاقتصاد، وتدهور في فرص الحصول على الرعاية الصحية، وتعريض سفر المدنيين للخطر.

بعد ترشيح الأطراف لوفودها، اجتمعت الوفود في عمان للتوصل إلى اتفاق بشأن فتح الطرق في تعز وغيرها من المحافظات. وأود أن أبرز الدور الحاسم الذي اضطلع به الوسطاء المحليون وممثلو المجتمع المدني الذين حضروا الاجتماع، وأعربوا عن آرائهم وأولوياتهم، وعرضوا خبراتهم بشأن فتح الطرق. وبعد جولتين من المداولات الصريحة والبناءة حول الآراء والخيارات التي اقترحتها كل طرف، قدمت للطرفين مقترحا بفتح تدريجي للطرق يشمل طريقا رئيسيا من

الأولين، كان للهدنة تأثير هائل. وشهدنا انخفاضا في عدد الضحايا المدنيين مع انحسار القتال. وشهدنا نهاية للنقص الحاد مع وصول المزيد من الوقود عبر الحديدية. كما شهدنا استئناف الرحلات الجوية التجارية من مطار صنعاء، مما سمح لمزيد من الناس بالانتقال داخل وخارج البلد. وشهدنا تحسنا في إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في عدة مناطق.

ونأمل أن يسمح تمديد الهدنة باستمرار تلك الاتجاهات. كما أنه سيوفر المزيد من الوقت للجهود المبذولة لإعادة فتح الطرق في تعز وأماكن أخرى. وتحسين حرية التنقل هو مفتاح تحسين حياة الناس والظروف الإنسانية، لا سيما في تعز، ثالث أكبر مدينة في اليمن.

ولكن يجب أن نكون واضحين: لا تزال الأزمة الإنسانية في اليمن حادة اليوم كما كانت قبل الهدنة. والواقع أن الأزمة قد تتدهور قريبا. ومن شأن السماح بحدوث ذلك أن يتعارض مع الزخم الذي ولدته الهدنة ويمكن أن يقوض احتمالات إحراز مزيد من التقدم. وفي الوقت الحالي، تشعر وكالات الإغاثة بالقلق بشكل خاص إزاء علامات الاحتياجات المتزايدة وتقلص الحيز الإنساني وتساؤل الميزانيات. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة هذه المسائل الثلاث.

وأود أن أبدأ بالتهديد الأول - الاحتياجات المتزايدة. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن الحرب في أوكرانيا تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم، فضلا عن إجهاد سلاسل الإمداد العالمية. واليمن معرض بشكل خاص لهذه الأنواع من الصدمات لأن كل ما يحتاجه تقريبا، بما في ذلك كل غذائه تقريبا، يجب استيراده.

ونعلم أيضا أن أكثر من نصف مليون طفل كانوا يعانون بالفعل من سوء التغذية الحاد الوخيم في هذا العام. ووفقا لتقديراتنا، يعاني ١٩ مليون شخص في جميع أنحاء البلد من الجوع. ومن بين هؤلاء، هناك ١٦٠.٠٠٠ شخص يواجهون مستويات كارثية من الجوع وقد باتوا على شفا المجاعة.

في إعادة الإعمار. وشدد المشاركون أيضا على الحاجة إلى ضمان أن تكون العملية السياسية أكثر شمولاً، بما يكفل تمثيل النساء والشباب والمجتمع المدني عبر مختلف المسارات. ويدرك مكتبي منذ فترة طويلة الإسهامات القيمة للجهات الفاعلة اليمنية في مجال السلام، ولذلك أتطلع إلى الاستماع إلى إحاطة السيدة أزال السلفي.

وتوفر لنا المسائل السياسية والأمنية والاقتصادية التي أثارها اليمنيون في مختلف جولات المشاورات اتجاها للمضي قدما. وبينما نعمل من أجل تعزيز فوائد الهدنة، من المهم أن ندرك أن عملية منظمة وشاملة للجميع ومتعددة المسارات يمكن أن توفر المنصة اللازمة للتوصل إلى هذه الحلول الدائمة. كما أنها ستوفر فرصة لدفع اليمن نحو إيجاد تسوية سياسية مستدامة تلبية التطلعات والمطالب المشروعة للنساء والرجال اليمنيين.

وخلال الشهر ونصف الشهر المقبلين، سأعمل على محورين. أولا، سأعمل مع الأطراف لضمان تنفيذ وتوطيد جميع عناصر الهدنة، بما في ذلك فتح الطرق في تعز والمحافظات الأخرى. ثانيا، سأعمل لإيجاد حلول أكثر دواما للاحتياجات الاقتصادية والأمنية الملحة. وعلى هذا النحو، أعترم الشروع في مفاوضات بشأن المسارين الاقتصادي والأمني. وينبغي أن يركز ذلك العمل على سياق سياسي، موجه نحو إيجاد تسوية سياسية.

وما زلت أشعر بامتنان عميق على الدعم المستمر الذي أتلقاه من المجلس، وكذلك من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والمجتمع الدولي الأوسع. وسيظل هذا الدعم حاسم الأهمية في الشهور المقبلة. غير أن الأمر يعود في نهاية المطاف للأطراف لاغتنام هذه الفرصة والتفاوض بحسن نية وتقديم التنازلات اللازمة لصالح اليمن ككل. وتوفر الهدنة فرصة نادرة ينبغي عدم تفويتها للتحول نحو السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غرونديبرغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مضوي.

السيدة مضوي (تكلمت بالإنكليزية): إن تمديد الهدنة الذي أشار إليه المبعوث الخاص من فوره أمر جدير بكل ترحيب. فخلال الشهرين

وإذاء كاف. كما فر الناس بسبب الاشتباكات في بعض المناطق، على الرغم من الهدنة. ونأمل أن تؤدي الهدنة التي جرى تمديدتها إلى وضع حد للقتال، بما في ذلك الاشتباكات المحلية، بصورة أكثر شمولاً. ولكن حجم الاحتياجات ليس التحدي الوحيد. فوكالات المعونة تتعامل أيضاً مع طائفة متزايدة من الشواغل المتعلقة بإمكانية الوصول والأمن. ويقودني ذلك إلى مسألة ثانية وتهديد ثان - إن اليمن لا يزال بيئة شديدة القيود لأعمال الإغاثة.

فعلى الرغم من التحسينات المحدودة في إمكانية الوصول في بعض المناطق خلال فترة الهدنة، واجهت الوكالات بالفعل مزيداً من القيود على تحركات الموظفين في الشهور الأخيرة، ويرجع ذلك أساساً إلى اللوائح التي أصدرتها السلطات المحلية في عدة مناطق. ونعمل مع السلطات وأصحاب المصلحة الآخرين لمعالجة هذه الشواغل بأسرع ما يمكن.

وتواجه الوكالات أيضاً مستويات مقلقة من انعدام الأمن. ومحاولات سرقة السيارات وعمليات الاختطاف وغيرها من الهجمات آخذة في الازدياد. ولا يزال اثنان من موظفي الأمم المتحدة ألقى القبض عليهما في صنعاء في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي رهن الاحتجاز، وخمسة من موظفي الأمم المتحدة الذين اختطفوا في مدينة أبين في شباط/فبراير لا يزالون في عداد المفقودين. إننا نجدد دعواتنا للإفراج الفوري عن جميع الموظفين المحتجزين.

لقد وقعت في الأسابيع القليلة الماضية فقط ١٠ محاولات على الأقل لسرقة السيارات في لحج وتعز وأبين ومأرب، بما في ذلك ثلاث محاولات في يوم واحد في وقت سابق من هذا الشهر. وفي بعض الحالات أجبرت هذه الحوادث وكالات على تعليق أنشطتها، مما قلل من الفوائد الإنسانية للهدنة. وفي خضم هذه الهجمات تواجه الوكالات أيضاً حملات تضليل تطلق مزاعم بلا أساس وتفاقم انعدام الأمن. ونحن نعمل مع الحكومة والسلطات المحلية للتصدي لتفاقم انعدام الأمن، ولتعزيز التوعية العامة بشأن ما تحققه هذه الوكالات، ولتذكير جميع الجهات الفاعلة بأن العاملين في المجال الإنساني ليسوا هدفاً.

غير أن أسعار المواد الغذائية في اليمن ارتفعت بنحو ١٠ في المائة أخرى منذ شباط/فبراير. وتأتي هذه الزيادة إضافة إلى الزيادات الهائلة خلال العام السابق، عندما تضاعفت الأسعار تقريباً في العديد من المناطق. ويتوقع تحليل أجرته مؤخرًا وزارة التخطيط أن الأسعار يمكن أن ترتفع بنسبة ٥٠ في المائة أخرى بحلول نهاية العام. وإذا استمر ذلك، فإن عدداً أقل بكثير من الناس سيكونون قادرين على شراء الطعام.

ويزيد انخفاض قيمة العملة الأمور سوءاً. وفي نيسان/أبريل، ارتفعت قيمة الريال اليمني بشكل كبير، مما ساعد في تعويض بعض آثار ارتفاع الأسعار العالمية. ولكن المكاسب التي تحققت في نيسان/أبريل مُحيت بالكامل تقريباً الآن، وبدأت أموال الناس تفقد قيمتها مرة أخرى. ويعني ذلك أيضاً حصول الأسر الجائعة على كميات أقل من الطعام. وينبغي ألا ننسى أن معظم اليمنيين ليس لديهم في الأساس الكثير من المال. ويرجع ذلك إلى اتساع نطاق التدهور الاقتصادي، بما في ذلك عدم انتظام دفع مرتبات موظفي الحكومة التي يعتمد عليها قرابة ربع السكان.

ونرحب بالمناقشات التي أجرتها مؤخرًا حكومات اليمن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بشأن الدعم المالي للاقتصاد اليمني. وبمجرد صرف هذا الدعم، فإنه يمكن أن يساعد بسرعة في السيطرة على سعر الصرف وتعزيز القوة الشرائية والحد من الجوع.

وفضلاً عن قطاع الأغذية، لا تزال الاحتياجات قائمة أيضاً عند مستويات ما قبل الهدنة أو تتجاوزها. ولا تزال هناك فجوات هائلة في توفير خدمات مثل المياه والصحة والتعليم. وأصبحت الإجراءات المتعلقة بالألغام ملحة أيضاً، لا سيما وأن الهدنة تسمح لمزيد من المدنيين بالتحرك في مناطق الخطوط الأمامية، والكثير منها ملوث بالألغام وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال أكثر من ٤ ملايين شخص نازحين، بمن فيهم أكثر من ٧٠٠٠ فروا خلال فترة الشهرين الماضيين وحدها. ويُعزى النزوح خلال فترة الهدنة أساساً إلى بحث السكان عن وظائف

إننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن كل هذه النقاط من أجل وقف الاستفحال المتزايد للأزمة اليمنية. في ٢٣ حزيران/يونيه سوف تستضيف السويد والمفوضية الأوروبية اجتماعا لكبار المسؤولين في المجال الإنساني لمناقشة العديد من المسائل التي وصفتها للتو. إننا نرحب بهذه الفرصة للتعاون مع المانحين بشأن التحديات الاستراتيجية الرئيسية التي تواجه الاستجابة. وبالتوازي مع ذلك، تسعى الوكالات جاهدة في الوقت الراهن لتحسين نوعية الاستجابة. والتوصيات الصادرة عن التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات أساسية لهذا الجهد. ينبغي استكمال تقرير التقييم في وقت لاحق من هذا الشهر، ونتطلع إلى مشاطرته مع المجلس في الأسابيع المقبلة.

وفي الختام، نأمل أن يؤدي تمديد الهدنة إلى تقريب اليمن خطوة من الإنهاء التام للحرب. وكما سمع الأعضاء للتو من المبعوث الخاص فإن دعم مجلس الأمن لهذه الجهود يبقى أمرا حاسما. إن دعم المجلس في معالجة الأزمة الإنسانية في اليمن لا يقل أهمية، ليس فقط لإنقاذ الأرواح في الوقت الحالي، ولكن للحفاظ على تحرك اليمن نحو السلام العادل والمستدام الذي يمكن أن ينهي أخيرا هذه الأزمة إلى الأبد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة مضوي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة السلفي.

السيدة السلفي (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بالنيابة عن مبادرة مسار السلام وشبكة التضامن النسوي، والتي تضم أكثر من ٣٥٠ من القيادات النسائية اليمنية داخل اليمن وخارجه. لا يزال اليمن يعاني من حرب مدمرة مستمرة منذ ثماني سنوات حتى الآن، والتي تؤثر بشكل مفرط على النساء والفتيات والفئات المهمشة وتسهم في زيادة العنف الجنسي والعنف الجنساني.

لقد أعادت الهدنة التي تقودها الأمم المتحدة الأمل في قلوب الشعب اليمني، ولكن هناك حاجة إلى بذل الكثير من الجهد لدعم وقف إطلاق النار والتوصل في نهاية المطاف إلى سلام عادل ودائم.

وأود أيضا أن أؤكد أنه على الرغم من هذه التحديات لا تزال الوكالات تقدم المساعدات في جميع أنحاء اليمن. فهناك أكثر من ٢٠٠ شريك إنساني - ثلثاهم من المنظمات اليمنية - يقدمون المساعدة إلى ١١ مليون شخص شهريا، ويعملون من خلال خطة الأمم المتحدة للاستجابة. لكن هذه الخطة ممولة حاليا بنسبة ٢٦ في المائة فقط، وهي نسبة بعيدة عن أن تكفي لاستمرارها بقية العام. فنقص التمويل هو التهديد الرئيسي الثالث الذي يواجه الحالة الإنسانية في الوقت الراهن. وهذا هو السبب أيضا في أن برامج أساسية عديدة تتقلص بينما ينبغي أن تتوسع. لقد تم بالفعل تخفيض المساعدات الغذائية لثمانية ملايين شخص. والقطاعات الأخرى الضرورية لمنع المجاعة، بما في ذلك التغذية والصحة والمياه والصرف الصحي، جميعها يتم حاليا تمويلها بنسبة تقل عن ٢٥ في المائة. والخدمات المقدمة للنازحين في مأرب وحجة وتعز وأماكن أخرى هي أيضا متعثرة. حتى الآن في هذا العام، لم تُمول برامج الإيواء سوى بنسبة ١٤ في المائة، في حين أن الأنشطة الرامية إلى توفير الإغاثة الفورية للأسر النازحة حديثا وتنسيق الخدمات في مواقع النزوح لم تتلق أي تمويل تقريبا على الإطلاق.

ومما فاقم الأمور أن المساعدات الإنسانية في اليمن تزداد تكلفة نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية التي ذكرتها سابقا. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن تكاليف التشغيل الشهرية في اليمن قد ارتفعت بما يصل إلى ٣٠ مليون دولار، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والنقل. وفي سياق متصل، لا تزال خطة الأمم المتحدة لمواجهة خطر حدوث تسرب نفطي كارثي من ناقلة النفط "صافر" متوقفة بسبب نقص الأموال. لقد تلقت الأمم المتحدة حتى الآن حوالي ٦٠ مليون دولار من التعهدات للمشروع. إننا نشكر جميع المانحين على هذا الدعم، بما في ذلك التعهدات التي قطعتها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في الأسبوع الماضي. لكن الخطة الكاملة تحتاج إلى ١٤٤ مليون دولار، بما في ذلك ٨٠ مليون دولار للبدء بالمشروع. وكما يعلم أعضاء المجلس فإن هذه المسألة تزداد خطورة مع مرور كل ساعة.

كما أن اليمنيين في الخارج يواجهون تحديات أثناء بحثهم عن ملجأ وعن الأمان في بلدان أخرى. المدافعات اليمنيات عن حقوق الإنسان والأفراد المنتمون للفئات الضعيفة الذين انتقلوا إلى خارج اليمن هرباً من الاحتجاز التعسفي والحالات التي تهدد حياتهم نجحوا في تسجيل أنفسهم كلاجئين، ومع ذلك ينتظرون منذ سنوات فرص لإعادة توطينهم. كما أنهم غير قادرين على المضي قدماً في حياتهم، ولا يُسمح للعديد منهم بالعمل. لقد أدى ذلك إلى تفاقم صدماتهم، مما دفع العديد منهم إلى التفكير في الانتحار.

تظل مشاركة المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية محدودة وأقل بكثير من حصة الـ ٣٠ في المائة التي التزمنا بها كأمة في عام ٢٠١٤.

لقد أحرزت مشاورات السلام التي أجراها المبعوث الخاص للأمم المتحدة تقدماً على صعيد إشراك المرأة في وفود الأحزاب السياسية. وعلى الرغم من أن مشاورات السلام التي أجراها المبعوث الخاص قد أحرزت تقدماً على صعيد إشراك المرأة في وفود الأحزاب السياسية، لا تزال المرأة غائبة عن عضوية اللجان التي تشكلت نتيجة لعملية السلام، بما في ذلك لجنة تبادل الأسرى واللجنة العسكرية والأمنية ولجنة تعز. وبالمثل، في حين أحرزت المحادثات بين اليمنيين التي يريهاها مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقدماً في مشاركة المرأة في العديد من المسارات، غابت النساء تماماً عن مسار الأمن ومكافحة الإرهاب. ومع ذلك، أحرزت الكيانات التي تشكلت نتيجة للمحادثات بين اليمنيين برعاية مجلس التعاون تقدماً في إشراك النساء، لا سيما في تعيينهن في اللجنة الوطنية للمصالحة والتشاور وفي الفرق القانونية والاقتصادية الداعمة لمجلس القيادة الرئاسي.

ويحتاج ذلك التقدم إلى دعم المجتمع الدولي لكفالة زيادة مشاركة المرأة في جميع كيانات الدولة أثناء عملية السلام والعملية السياسية بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة، بما في ذلك في أي تعديل حكومي قادم. وفي حزيران/يونيه ٢٠٢١، أطلقنا "خارطة الطريق النسوية للسلام" والتي وُضعت بالتعاون والتشارك مع قيادات نسائية من

وبينما توقفت العمليات العسكرية عبر الحدود، ما زلنا نتلقى تقارير عن استهداف عشوائي للأشخاص داخل اليمن، وخاصة في تعز وحجة ومأرب والحديدة. كما أننا نشعر بالقلق إزاء تقارير عن استعدادات للتصعيد، بما في ذلك إرسال تعزيزات إلى جبهات القتال واستمرار زرع الألغام الأرضية وحفر خنادق جديدة.

ومن الناحية الإيجابية، احتفلنا بإعادة فتح مطار صنعاء، مما سمح للعديد من أصدقائنا وعائلتنا بلم شملهم مع أحبائهم بعد سنوات من الفراق. المطار هو شريان الحياة للعديد من المدنيين في صنعاء الذين يعانون من الهشاشة وغير القادرين على تحمل مشقة الرحلات الطويلة والمحفوفة بالمخاطر عن طريق البر. ومع ذلك فإننا لا نريد أن يستمر التنقل الحر من خلال فتح الموانئ والمطارات فحسب، ولكننا نطالب أيضاً بأن يتم على الفور فتح جميع الطرق داخل البلاد، وخاصة في تعز التي تعد إحدى أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في البلاد.

وما زلنا نوثق حالات انقلاب لقوافل إغاثة ولوفيات بين الأشخاص، بمن فيهم نساء حوامل يلتمسن الخدمات الطبية، بسبب الحصار. ومن أجل ذلك نرحب بقبول الحكومة المعترف بها دولياً لاقتراح المبعوث الخاص للأمم المتحدة بفتح خمسة طرق، وندعو الحوثيين إلى الرد بالمثل وقبول اقتراحه. ونأمل أن تكون هذه هي الخطوة الأولى نحو فتح جميع الطرق في البلاد، مما يؤدي إلى التنقل غير المقيد وبتكلفة معقولة.

على الرغم من أن مدينة عدن هي بمثابة عاصمة اليمن المعترف بها دولياً إلا أن الناس في عدن يعانون. الريال اليمني المستخدم في عدن منخفض للغاية مقارنة بالريال المستخدم في صنعاء، وذلك بسبب السياسات الاقتصادية غير المتسقة ونقص التنسيق بين البنكين المركزيين. بالإضافة إلى ذلك، تعاني عدن من ضعف البنية التحتية للخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات والوصول إلى الإنترنت والنقل، مما يؤثر على القدرة على تحقيق الاستقرار في المدينة. إن الدعم العاجل هو أمر ضروري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة السلفي على إحاطتها. أود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من أحدث مذكرة لرئيس مجلس الأمن (S/2017/507) بشأن أساليب عمل المجلس، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمثيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد غرونديبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيدة مضوي، المديرية بالنيابة لشعبة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. وقد كان للاستماع إلى السيدة السلفي وهي تنقل إلينا آراء المجتمع المدني اليمني، التي أشكرها عليها، وقع قوي أيضا.

أود بداية أن أثني على السيد غرونديبرغ وأشكره على القيادة التي أظهرتها الأمم المتحدة في تمديد الهدنة لفترة شهرين في ٢ حزيران/يونيه. ونرحب بالمرونة الجديرة بالثناء التي أبدتها الطرفان، اللذان أظهرتا التزامهما بالفرصة التي تتيحها الهدنة. وينبغي أن نبني على ذلك الزخم الإيجابي. ومع ذلك وإزاء تلك الخلفية، أود أن أكرر الإعراب عن قلق المملكة المتحدة إزاء الأثر الإنساني الخطير لاستمرار إغلاق الطرق في محيط تعز. وندعو الحوثيين إلى مواصلة إبداء المرونة التي أظهروها حتى الآن من أجل التوصل إلى حل وسط في أقرب وقت ممكن وفتح الطرق الرئيسية. وفي غضون ذلك، سمحت العملية الثلاثية المسارات التي أوضحها السيد غرونديبرغ بإحراز تقدم إيجابي على المسارين الاقتصادي والعسكري. ويشمل ذلك الحوار بشأن دفع المرتبات والمبادرات الرامية إلى دعم تحسين تنسيق السياسة النقدية. ونرحب بشدة أيضا بالأبناء عن اعتزام لجنة التنسيق العسكرية للطرفين اليمنيين إنشاء غرفة تنسيق مشتركة.

خلال إجراء مشاورات مع المجتمعات المحلية في اليمن. وهي وثيقة فنية تشكل نتاج التفكير الجماعي لمئات اليمنيين من جميع مناحي الحياة. ونود أن نشكر المجلس على أخذه توصياتنا بشأن الإدماج والتصميم المتعدد المسارات في الاعتبار والتعبير عنها في القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) المتخذ في شباط/فبراير، وهو ما تجسد في نهاية المطاف في تصميم مشاورات السلام الأخيرة التي قادتها الأمم المتحدة وفي نتائج المحادثات بين اليمنيين برعاية مجلس التعاون. ونأمل أن يظل لتوصياتنا أثر إيجابي وأنبواصل المجلس دعم الهدنة بغية تحويلها إلى وقف دائم لإطلاق النار على الصعيد الوطني مع إنشاء آلية تنفيذ واضحة يمكن رصدها.

ونأمل أن يدعم المجلس فتح جميع موانئ الدخول والمطارات اليمنية، بما يتيح سفر المدنيين والاستخدام التجاري ويشجع تشغيل المزيد من الرحلات الجوية، فضلا عن فتح جميع الطرق داخل البلد، بدءا من تعز، إلى جانب رفع نقاط التفتيش وإزالة الألغام الأرضية. ونطلب أيضا دعم المجلس في فرض قيود على تدفق الأسلحة إلى البلد وإزالة المعسكرات والمستودعات العسكرية من المدن المكتظة بالسكان. ونطلب إلى المجلس أيضا حث الجهات المانحة على الوفاء بتعهداتها الإنسانية والإنمائية وتعهدها لإعادة الإعمار في اليمن، على نحو يكفل إيجاد حلول مستدامة تمكّن اليمنيين وترتكز على تحقيق استقرار الخدمات الأساسية وصرف الرواتب وتعزيز الهياكل الأساسية.

ونأمل أن يدعم المجلس إنشاء صندوق للناجين من العنف الجنسي والجنساني وتمويله دون تأخير، وفقا لتوصيات فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). ونطالب بدعم خارطة الطريق النسوية اليمنية للسلام من خلال اعتبارها نقطة مرجعية لعملية السلام. وينبغي للمجلس أيضا أن يواصل الدعوة إلى إجراء محادثات سلام شاملة للجميع، تكفل مشاركة النساء والشباب والمجتمع المدني، بما في ذلك في لجان تنفيذ عملية السلام. أخيرا، نأمل أن يدعم المجلس المبعوث الخاص في إنشاء منصب دائم لمستشار للشؤون الجنسانية وأن يكفل تعيين خبير مؤهل يؤمن بقوة بالقيم النسوية.

التقدم الملحوظ الذي شهدناه في الشهرين الماضيين من حيث انخفاض مستويات العنف وتسهيل حركة الأفراد والبضائع. ونشمن الانخراط الإيجابي والبناء للحكومة اليمنية في عملية المشاورات التي تقودها الأمم المتحدة والمرونة التي تبديها خلال المفاوضات. ونقدر جهود هذا المجلس والحكومات في المنطقة في دعم العملية التفاوضية، وخاصة الدور القيادي للمملكة العربية السعودية وكذلك سلطنة عمان. لذا ندعو إلى تكثيف المساعي الدبلوماسية على جميع الأصعدة حتى لا نفقد الفرص الماثلة في هذه المرحلة الحرجة التي تتطلب أيضا مواصلة الالتزام والانخراط بحسن نية من الجميع.

ونكرر التأكيد على ضرورة ضمان مشاركة المرأة اليمنية بشكل هادف وفاعل في العملية السياسية، نظرا لدورها الهام في صنع سلام شامل ومستدام. كما إن إشراك الشباب اليمني في هذه الجهود أمر ضروري لضمان أن تعكس وجهات نظرهم وتطلعاتهم لتمكينهم من القيام بدور إيجابي في مجتمعاتهم.

إننا ندعو المبعوث الخاص إلى تكثيف جهوده خلال المفاوضات لفتح الطرق الرئيسية المؤدية إلى مدينة تعز على الفور - وليس الفرعية فقط - وذلك للتخفيف من معاناة أكثر من ٣ ملايين يمني يعيشون فيها، فضلا عن أن هذه الخطوة ستساهم في تمهيد الطريق إلى بناء الثقة وتعزيز الزخم الحالي وللدفع قدما بالعملية السياسية.

كما نشير إلى أنه رغم سريان الهدنة تواصل جماعة الحوثيين أنشطة الحشد والتجنيد في المناطق التي تسيطر عليها، بما في ذلك عبر استمرار حملاتها الواسعة لغرس أفكارها المتطرفة بين الأطفال من خلال ما تطلق عليه مخيمات صيفية، في الوقت الذي تقوم فيه بإخضاع الأطفال للتدريبات العسكرية في انتهاك لخطة العمل التي وقعت مؤخرا مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

ونؤكد على ضرورة الإسراع في معالجة وضع خزان صافر النفطي لتجنب وقوع كارثة بيئية خطيرة. ونشمن هنا إعلان السعودية مؤخرا عن تقديم ١٠ ملايين دولار لهذا الغرض.

وكما ذكر المبعوث الخاص، لا يزال عدد الضحايا في صفوف المدنيين أقل من متوسط أعداد ما قبل الهدنة، ولكن يجب أن نسعى جاهدين لكي يصبح ذلك الرقم صفرا. فالشعب اليمني يستحق أن يعيش حياته دون خشية التعرض للقتل أو التشويه. وكانت الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة السبب الأكثر شيوعا للخسائر في الأرواح في الشهر الماضي. ولذلك، أود أن أنه بالعمل الحاسم الأهمية الذي يضطلع به فريق بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة واللواء بييري في التعجيل بجهود إزالة الألغام، وأدعو جميع الأطراف إلى دعم عملهم.

كما سمعنا من السيدة مضوي، لا يزال انعدام الأمن الغذائي الحاد يهدد الشعب اليمني أيضا. ويواجه جيل المستقبل - المكون من ٢,٢ مليون طفل يمني - خطر الإصابة بإعاقة جسدية وإدراكية جراء سوء التغذية الحاد. وفي هذه المرحلة الحرجة، تدعو المملكة المتحدة جميع المانحين إلى كفالة توفير التمويل وصرفه دون تأخير.

أخيرا، ترحب المملكة المتحدة بالإعلان عن المزيد من التعهدات لعملية الأمم المتحدة الرامية للتصدي للتهديد الذي تشكله ناقلة النفط صافر. وندعو جميع الذين لم يتعهدوا بعد إلى الإسراع لسد العجز المتبقي البالغ ٢٠ مليون دولار.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد هانس غرونديبرغ على إحاطته القيمة وجهوده لتثبيت الهدنة الأخيرة وتمديدتها، كما أشكر السيدة غادة مضوي على إحاطتها الوافية. ونشكر أيضا السيدة السلفي على إحاطتها.

كما سمعنا، يمر اليمن بمرحلة حاسمة في ظل التطورات الأخيرة، إذ توجد اليوم فرصة سانحة ونادرة لتحقيق السلام المنشود في اليمن وإنهاء الحرب التي أنهكت طاقات شعبه. وكما أشار المبعوث الخاص، يُجري طرفا النزاع حاليا مفاوضات تهدف إلى خفض التصعيد والتخفيف من معاناة المدنيين. وعليه، ترحب دولة الإمارات بهذه التطورات الهامة وتدعو إلى البناء عليها لضمان نجاحها والتوصل إلى حل سياسي للنزاع حيث نأمل أن تكون الأمور في مسارها الصحيح، لا سيما مع

من الضغوط الدولية. فعلى سبيل المثال، بينما تطالب الحكومة بإعادة فتح الطرق الرئيسية، يطالب الحوثيون بترتيبات لدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية والخدمات الأساسية في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وبالنظر إلى تلك الخلافات، فإننا نؤيد الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص غرونبرغ لعقد جولة ثانية من المحادثات لتحسين تدفق السلع والأشخاص في تعز.

ومن دواعي القلق أيضا التهديد المستمر الذي تشكله الألغام والذخائر غير المنفجرة التي أسفرت عن وقوع العديد من الضحايا المدنيين. ويساورنا القلق كذلك إزاء تزايد عدد الهجمات على موظفي المنظمات غير الحكومية والعاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في مختلف أنحاء البلد، فضلا عن محاولات اختطافهم. إننا ندعو إلى احترام القانون الدولي الإنساني.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى ضمان توافر المخزونات الغذائية والحفاظ على سلاسل الإمداد لليمن من أجل منع حدوث أزمة غذائية يمكن أن تؤثر على المكاسب غير المستقرة التي تم تحقيقها.

وفيما يتعلق بناقلة النفط صافر، نلاحظ مع الأسف أن عملية النقل الطارئة لإزالة نפט السفينة لم تبدأ بعد، بسبب عدم كفاية التمويل. وندعو المجتمع الدولي إلى بذل جهد أكبر لمنع وقوع كارثة بيئية وإنسانية واسعة النطاق. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بإعلان المملكة العربية السعودية تقديم ١٠ ملايين دولار لخطة الإنقاذ التي تشمل الناقل.

وفي الختام، نعيد تأكيد دعمنا للمبعوث الخاص غرونبرغ ولجهوده الدؤوبة لتعزيز الحوار بين الأطراف ولالتزامه الراسخ بإيجاد حل سياسي دائم في اليمن، بما في ذلك التوصل إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المبعوث الخاص للأمم المتحدة هانس غرونبرغ، والسيدة غادة مضوي،

ويساورنا القلق إزاء استمرار تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن، خصوصا في ظل خطورة تدهور الأوضاع بشكل أكبر مع تفاقم أزمة الغذاء العالمية. ومن جانبها تواصل دولة الإمارات التزامها التاريخي بدعم اليمن وشعبه في هذه الأوقات الصعبة، حيث تعهد بلدي، إلى جانب المملكة العربية السعودية، بتقديم حزمة مساعدات إنسانية واقتصادية مؤخرًا، تصل إلى أكثر من ٣ بلايين دولار. ولكننا نؤكد أن إنهاء الأزمة الإنسانية لا يمكن أن يتم من دون التوصل إلى حل سياسي. لذلك، يتعين على من يعرقل التوصل إلى هذا الحل أن يتوقف عن هذه التصرفات التي تطيل معاناة الشعب اليمني.

وختامًا، أصبح واضحًا للعيان خطورة المشاريع المتطرفة التي تشكل تهديدًا خطيرًا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين عندما تنزود بأسلحة متطورة وفتاكة. وعليه، نؤكد على أهمية وجود رد حازم على هذه التهديدات ومنع الحوثيين من الحصول على أسلحة متطورة كالمطائرات المسيرة والصواريخ. كما نشدد على أهمية قيام مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في هذا السياق.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر المبعوث الخاص هانس غرونبرغ على إحاطته بشأن آخر التطورات في اليمن. كما أرحب بحضور الممثلين الدائمين لليمن.

إن تمديد الهدنة في اليمن لمدة شهرين آخرين يوفر الأمل للشعب اليمني والمجتمع الدولي قاطبة. إنه يبعث الأمل في السلام الدائم لما يقدر بنحو ٣٠ مليون يمني أنهمكهم القتال والتشرد والجوع والمرض وندرة المياه وانهيار الاقتصاد. إن سلسلة التدابير المتخذة بالتراصف مع الهدنة، مثل حركة السلع الأساسية والأشخاص، واستئناف الرحلات الجوية التجارية في مطار صنعاء، وحرية التنقل وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، تساعد على تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية وتساهم في تحقيق الاستقرار في اليمن.

غير أن الحالة في اليمن تظل هشة. فلا يزال عدم إحرار التقدم بشأن مسألة رفع الحصار عن مدينة تعز الكبيرة مدعاة للقلق. ويبدو أن الحكومة والمتمردين غير مستعدين للتخلي عن مواقفهم، على الرغم

جميع الأطراف المشاركة في النزاع. وذلك شرط أساسي لتحقيق استقرار الحالة واستعادة السلام. ومن الأهمية بمكان أن يواصل ممثلو مجلس القيادة الرئاسي حوارهم المباشر مع حركة أنصار الله. وسنواصل استخدام الموارد الدبلوماسية المتاحة لنا للتعاون بنشاط مع كل من مجلس القيادة الرئاسية وقيادة الحوثيين، وتشجيعهم على تبني نهج بناء وإظهار استعدادهم لإيجاد حل توفيقى يهدف إلى تطبيع الوضع العام في المنطقة.

ونحن قلقون بشأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الخطير في اليمن، الذي وصفته الأمم المتحدة بأنه أكبر كارثة إنسانية في العالم. وسيكون من الأهمية بمكان رفع القيود المفروضة على إيصال الغذاء والدواء والسلع الأساسية الأخرى إلى جميع مناطق اليمن من دون تمييز، بغض النظر عن سيطر على الأراضي. وفي هذا الصدد، نلاحظ جهود الوساطة التي يبذلها أصحاب المصلحة في المنطقة الذين يساعدون اليمنيين على الصعيدين المالي والإنساني.

وفي الختام، نود مرة أخرى أن نذكر المجلس بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) والمبادرات الأخرى الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك المفهوم الروسي المحدث للأمن الجماعي.

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الثلاثة على عروضهم الزاخرة بالمعلومات وأن أرحب بوفد اليمن في هذه الجلسة.

وأود أيضا أن أؤكد مجددا دعم البرازيل للمبعوث الخاص في العمل مع جميع الأطراف سعيا إلى التوصل إلى تسوية سياسية يقودها ويتولى زمامها اليمنيون تلبية تطلعات الشعب اليمني. وينبغي النظر إلى تجديد الهدنة في ٢ حزيران/يونيه على أنه فرصة مجددة. ويحدونا الأمل في أن تغتتم الأطراف تلك الفرصة وأن تتحرك نحو عملية سلام شاملة وجامعة بكل سرعة ممكنة. وفي غضون ذلك، نحث جميع الأطراف على التعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في المجال الإنساني من أجل توفير سبل الوصول الكامل والأمن للقوافل التي تنقل المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء اليمن. كما ندعو حركة أنصار

المديرة بالنيابة لشعبة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة آزال السلفي، على إحاطاتهم بشأن تطورات الحالة في اليمن. إننا نواصل مراقبة الحالة في اليمن عن كثب، حيث شهدنا مؤخرا اتجاهات إيجابية متزايدة في النزاع العسكري والسياسي الذي طال أمده.

ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين مجلس القيادة الرئاسية وحركة أنصار الله لتمديد الهدنة لمدة شهرين آخرين. إننا ندرك مدى صعوبة توصل اليمنيين إلى هذه التسوية، مما يجعلها أكثر قيمة. وعلى الفور تقريبا، استأنفت لجنة التنسيق العسكرية الثلاثية عملها لضمان احترام اتفاق الهدنة الذي تدعمه الأمم المتحدة وتنفيذ أحكام وقف إطلاق النار. ونرى أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطاره لإنشاء فريق عامل للاتصال التشغيلي الدائم بشأن انتهاكات وقف إطلاق النار إشارة مشجعة جدا. ومن المهم ألا تصبح المفاوضات جامدة.

وعلى وجه الخصوص، نود أن نشدد على دور المبعوث الخاص غرونديبرغ، الذي أسهمت جهوده إسهاما كبيرا في التوصل إلى الاتفاق وتنفيذ أحكام اتفاق الهدنة. ويمكن للسيد غرونديبرغ أن يطمئن إلى أن بلدنا سيواصل تزويده بالدعم اللازم في عمله الشاق.

ونحن واثقون من أن امتثال الأطراف لجميع شروط الهدنة ورفضهما للاستفزات الانفرادية سيسمح بتعزيز التطورات الإيجابية في الأزمة اليمنية وإحراز التقدم نحو تسوية سياسية شاملة ومكتملة الأركان. ومن شأن وقف الأعمال القتالية في الأجل الطويل أن يساعد على تهيئة بيئة مواتية لبدء مفاوضات سياسية جادة بشأن مستقبل البلد. غير أن الأمور لا تسير بسلاسة كما نود. فلم تسفر المفاوضات الجارية بين مجلس القيادة الرئاسية والحوثيين تحت رعاية الأمم المتحدة لإعادة فتح الطرق المحيطة بتعز عن النتائج التي كنا نرجوها.

ونأمل أن يساعد النهج المتوازن والواقعي الذي تتبعه الأطراف في مناقشة هذه المسألة الحساسة على إيجاد قاسم مشترك.

ونود أن نكرر موقفنا الثابت بأنه لا يمكن أن يكون هناك بديل عن المفاوضات بين اليمنيين التي تأخذ في الاعتبار مصالح وشواغل

جميع أنحاء العالم، ولا سيما على البلدان النامية، كما أنها تقوض القدرة المحدودة أصلاً للبلدان التي تمر بصراعات على توفير الغذاء لسكانها. ولذلك فإننا نقر بأهمية عمل وكالات الأمم المتحدة للتخفيف من معاناة المجتمعات الضعيفة المتضررة من انعدام الأمن الغذائي في اليمن، ونشجع المانحين على تمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية تمويلًا كاملاً.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفدي عن امتنانه للمبعوث الخاص هانس غرونديبرغ والسيدة غادة ماضي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتهما للمجلس، ونرحب بمشاركتها المستمرة مع جميع الأطراف في معالجة الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية للنزاع اليمني.

إن التقدم المطرد الذي يتم إحرازه نحو إيجاد حل شامل ودائم للنزاع في اليمن هو سبب لبعض التفاؤل. ونود أن نعرب عن امتناننا للمبعوث الخاص وفريق الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة على جهودهم الدؤوبة، التي أسفرت عن تمديد الهدنة لمدة شهرين آخرين اعتباراً من ٢ حزيران/يونيه. وندعو الأطراف إلى الالتزام الكامل بشروط الهدنة والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تقوض التقدم الطفيف المحرز في عملية استعادة السلام والأمن في اليمن.

وعلى الرغم من هذه الأخبار المفعمّة بالأمل، فإن الإحصاءات القائمة للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي التي تم إصدارها بشأن اليمن تثير قلقاً عميقاً. فوفقاً للبيانات، من المرجح أن يواجه ما يقدر بنحو ١٩ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال النصف الثاني من هذا العام، مع توقع أن يواجه حوالي ١٦١ ٠٠٠ شخص أوضاعاً شبيهة بالمجاعة. وفي الوقت نفسه، يعاني حوالي ٢,٢ مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، إذ يعيش أكثر من نصف مليون من تلك الفئة الضعيفة في مستوى خطير، حيث لا تظهر الأزمة الإنسانية في البلاد أي علامات على الانحسار. وتشكل هذه الأزمة خطراً على السلام الوليد في اليمن ويجب معالجتها على وجه السرعة.

الله إلى بذل جهود جادة لكفالة إعادة فتح الطرق المؤدية إلى مدينة تعز في أقرب وقت ممكن. وقد كان استئناف المحادثات في عمان في ٥ حزيران/يونيه بين حركة أنصار الله والحكومة اليمنية بشأن هذه المسألة خطوة أولى ضرورية، ولكن هناك حاجة إلى خطوات أكثر وأسرع.

وموانئ الحديد هي أيضاً شريان حياة حاسم للسكان اليمنيين. ولذلك نرحب باستمرار التزام بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديد بالجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في تلك المنطقة. ونعتقد أنه ينبغي للبعثة أن تكثف جهودها لإشراك الطرفين بشكل استباقي وإعادتهما إلى الآليات المشتركة.

ومع رفع القيود المفروضة على حرية تنقل النساء والرجال والأطفال اليمنيين تدريجياً، نسمع تقارير عن ارتفاع في عدد الضحايا الناجم عن الألغام الأرضية، بما في ذلك المتفجرات من مخلفات الحرب. والأطفال معرضون للخطر بشكل خاص. ولذلك فإننا نشدد على أهمية الإجراءات المتعلقة بالألغام في اليمن ونحث جميع الأطراف على كفالة تنفيذ عمليات نزع الألغام وأنشطة التوعية بخطر الألغام على نحو فعال في جميع أنحاء البلد.

وترحب البرازيل بالجهود المبذولة لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها في اليمن، فضلاً عن ترجمتها إلى خطة عمل موقعة من جميع أطراف النزاع. وينبغي أن نراقب عن كثب الالتزام الذي قطعته حركة أنصار الله مع الأمم المتحدة في نيسان/أبريل بإنهاء تجنيدها واستخدامها للأطفال وإطلاق سراحهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع اليمني. ولذلك فإننا ندعو جميع الأطراف إلى إتاحة وصول موظفي الأمم المتحدة من دون قيود للتحقق من امتثالهم لالتزاماتهم.

وكان اليمن في طليعة المتضررين من أزمة انعدام الأمن الغذائي العالمية. وتسهم التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب التي اتخذتها عدد من البلدان استجابة للنزاعات في أماكن أخرى في تفاقم الوضع في اليمن وإعاقة التدفقات التجارية للمنتجات والمدخلات الزراعية والحد من توافر المواد الغذائية ورفع الأسعار. ولهذه التدابير تأثير كبير في

ويسرنا أن نلاحظ أنه منذ استئناف الرحلات الجوية التجارية من صنعاء في ١٦ أيار/مايو لأول مرة منذ ست سنوات، وبموجب أحكام الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة، أبلغ حتى الآن عن سفر ما مجموعه ٤٩٥ ٢ من اليمنيين بين صنعاء وعمان، فضلا عن القاهرة. ومما يشجعنا أن المزيد من هذا التقدم الهامشي، وإن كان تدريجيا، سيستمر إحرازه بتجديد الهدنة.

ويسرنا أيضا المشاركة النشطة للقادة الإقليميين مع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في إطار عملية بناء السلام الجارية في الآونة الأخيرة، ونحث جميع القوى الإقليمية على تعميق عزمها على إيجاد حل دائم للنزاع. ونعتقد أن ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، التي من المقرر أن تنتهي في ١٥ تموز/يوليه، حاسمة جدا للسلام والأمن في الأجل الطويل في اليمن. ولذلك، ندعو أعضاء المجلس إلى النظر في تأييد تجديد تلك الولاية بالإجماع.

وفي الختام، يجب علينا جميعا دعم الجهود الرامية إلى مساعدة الأطراف المتصارعة على تعميق الثقة المتبادلة والحفاظ عليها، وهو أمر مطلوب للعمل من أجل تحقيق سلام شامل ودائم في اليمن.

السيدة بوينزوسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):

نشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ، والسيدة غادة مضوي، المديرية بالنيابة لشعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة آزال السلفي على إحاطاتهم .

ترحب المكسيك بتمديد الهدنة لمدة شهرين آخرين. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها جميع الأطراف، فضلا عن دعم الشركاء الإقليميين مثل المملكة العربية السعودية ومصر والأردن وعمان. ونشيد أيضا بجهود الوساطة التي يبذلها السيد غرونديبرغ ونكرر تأكيد دعمنا الكامل لمساعيهِ الحميدة في تلك العملية.

ونحيط علما أيضا بالمحادثات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن فتح الطرق المحيطة بتعز، ونحث الأطراف على مواصلة التعاون الكامل مع المبعوث الخاص. ومن الأهمية بمكان إحراز التقدم

وبالمثل، فإن الخطر الكبير المتمثل في حدوث انسكاب نفطي كارثي من ناقلة النفط صافر في البحر الأحمر واحتمال وقوع كارثة إنسانية وإيكولوجية كبرى ناجمة عن هذا الانسكاب لا يزالان يشكلان مصدر قلق بالغ لنا. ولذلك ندعو جميع أصحاب المصلحة في خطة الأمم المتحدة المنسقة إلى مضاعفة جهودهم للتصدي لهذا التهديد في أسرع وقت ممكن.

وعلى الرغم من السياق الإنساني الصعب والآثار المؤهنة للنزاع في اليمن، فإن تجديد الهدنة التي استمرت شهرين في جميع أنحاء البلد هو تطور إيجابي يوفر فترة راحة تشتد الحاجة إليها من الحرب المدمرة. وتتطوي الهدنة على إمكانية تخفيف حدة الظروف الإنسانية المؤسفة، كما سمعنا في الإحاطات المقدمة اليوم، وتهيئة بيئة مواتية تعطي الزخم اللازم للعملية السياسية من أجل التوصل إلى تسوية ودية للنزاع. ونحث على تقديم الدعم العالمي للجهود الجارية لسد العجز الهائل البالغ نحو ٧٤ في المائة من مبلغ ٤,٢٨ بلايين دولار الذي تمس الحاجة إليه من أجل تعزيز جهود الأمم المتحدة ووكالات المعونة الأخرى في توفير المساعدة الإنسانية الأساسية لأكثر من ١٧ مليون يمني في أمس الحاجة إليها.

ونكرر دعوتنا السابقة للقادة السياسيين وأصحاب المصلحة لاستكشاف إمكانية تمديد الهدنة إلى أجل غير مسمى، سواء كإجراء لبناء الثقة أو كدليل على التزام الأطراف المتصارعة بالعملية السياسية، التي تسعى إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين في اليمن.

ويرحب وفد بلدي أيضا باستئناف المناقشات في ٥ حزيران/يونيه للتوصل إلى اتفاق لفتح الطرق المؤدية إلى تعز والمحافظات الأخرى ومنها، تمشيا مع الهدنة. وندعو الأطراف إلى النظر بصورة إيجابية في الاقتراح المنقح المقدم من المبعوث الخاص بشأن إعادة فتح الطرق على مراحل وآلية التنفيذ والالتزام بضمان سلامة المسافرين المدنيين. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن موافقة الأطراف على المقترحات ستساعد في نهاية المطاف على تخفيف معاناة اليمنيين العاديين وتعزيز إيصال المساعدات الإنسانية اللازمة للسكان الضعفاء في ذلك الجزء من البلد.

إزالة الألغام، فضلا عن جهودها لزيادة الوعي بمحنة الضحايا وضرورة رعايتهم. وينبغي تقديم المزيد من المساعدة والموارد لدعم تلك الجهود.

وبينما نرحب بالتقدم المحرز بشأن ناقلة النفط "صافر"، فإننا نشعر بالقلق لأن الموارد اللازمة لم يتم حشدتها بعد. ويحث بلدي الشركاء الإقليميين على مواصلة الإسهام في جمع جميع الأموال اللازمة. وبمرور الوقت، سيزداد خطر الانسكاب والتكاليف التشغيلية. ونحث المجتمع الدولي على مضاعفة الجهود لمنع وقوع كارثة إنسانية وبيئية. السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص غرونبرغ، والسيدة مضوي، المديرية بالنيابة لشعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة السلفي، التي قدمت إحاطة باسم المجتمع المدني، على إحاطاتهم اليوم. ونحن ممتنون جدا لهم على كل ما بذلوه من جهود متفانية.

واليوم، هناك سبب للتفاؤل. وبفضل تمديد الهدنة لمدة ٦٠ يوما، فإن هذه أفضل فرصة لإحلال السلام تتاح لليمن منذ سنوات. وخلال الشهرين الماضيين، شهدنا انخفاضا كبيرا في الخسائر في صفوف المدنيين، وتحسن حرية التنقل ووصول المساعدات الإنسانية، وزيادة فرص الحصول على الوقود والسلع الأساسية.

وهذا مدعاة للتفاؤل الحقيقي، ولكن ما من شك في أن هناك عملا صعبا ينتظرنا. وأود أن أشدد على أن تعزيز ذلك التقدم سيكون محورا مركزيا لزيارة الرئيس بايدن إلى المنطقة الشهر المقبل، التي أعلنها عنها للتو اليوم. ويمكننا، بل ويجب علينا، أن نستفيد من هذه اللحظة الفريدة لترسيخ المكاسب الأخيرة وإرساء الأساس لحل سياسي طال انتظاره للنزاع.

ويجب على الأطراف أن تنفذ مسؤولياتها بموجب الهدنة بحسن نية وأن تعمل معا للاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار. وقد أبدت الحكومة اليمنية مرونة هامة في تيسير تدفق الوقود إلى الحديدة واستئناف الرحلات الجوية التجارية من صنعاء إلى القاهرة وعمان.

في هذه المسألة لأن فتح الطرق المؤدية إلى تعز سيساعد على تخفيف الحالة الإنسانية التي يعاني منها السكان منذ عام ٢٠١٦.

وتمثل التطورات الأخيرة فرصة حاسمة لإطلاق عملية سياسية تؤدي إلى سلام دائم في اليمن، وبالتالي، لا يمكن للأطراف والمجتمع الدولي تفويت هذه الفرصة لإحراز التقدم في حل النزاع. ونشيد بالمشاورات المستمرة التي يجريها المبعوث الخاص مع مختلف القطاعات، بما في ذلك المجتمع المدني والنساء والأكاديميون والجهات الفاعلة الاقتصادية. ونرحب أيضا بزيارته الأخيرة إلى صنعاء ونحث الأطراف، ولا سيما أنصار الله، على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة.

ويساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية. وقد أدت الأعمال العدائية وانهيار الاقتصاد إلى تفاقم مواطن الضعف، إذ يحتاج ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان إلى المساعدة الإنسانية، ويبلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون في ظروف شبيهة بالمجاعة الآن ١٦٠.٠٠٠ ويلزم بذل المزيد من الجهود لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين، بما في ذلك ضمان حرية تنقل وأمن المشاركين في العملية الإنسانية.

ويتأثر الأشخاص ذوو الإعاقة بشكل غير متناسب بالنزاع والأزمة الإنسانية. وجميع التحديات التي يواجهها المدنيون في هذا النزاع تتفاقم بسبب الإعاقة. وبالتوازي مع ذلك، أدت التجربة المؤلمة المتمثلة في سبع سنوات من النزاع المسلح إلى أزمة في مجال الصحة العقلية تؤثر على جزء كبير من السكان. فالدعم النفسي والاجتماعي يكاد يكون منعدما. ومن الضروري تخصيص الأموال وإيجاد تمويل محدد لهذه البرامج، التي غالبا ما تكون أول ما يتم تخفيضه بسبب شح الموارد، فضلا عن تعميم خدمات الصحة العقلية في آليات الاستجابة المشتركة بين الوكالات.

وتدين المكسيك استخدام الألغام الأرضية، التي قتلت وشوهت آلاف المدنيين على مدى السنوات السبع الماضية، مما تسبب في إعاقات مدى الحياة وأثر بشدة على الأطفال اليمنيين. وفي ذلك الصدد، ننوه بعمل المنظمات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني في

الحوثيين. وتتقدم الولايات المتحدة بتعازيها إلى أسرة السيد العجمي وأحبائه الذين حرمهم الحوثيون بقسوة من أي اتصال به. وندين احتجاز الحوثيين الجائر للسيد العجمي و ١٢ موظفاً آخر حالياً وسابقاً في الولايات المتحدة والأمم المتحدة، ونطالب الحوثيين بالإفراج عنهم فوراً ودون قيد أو شرط قبل حدوث المزيد من الأذى.

ونذكر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وندعوها إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المقيمين في اليمن. إن العالم يراقب ويأمل أن تفضّل جميع الأطراف في اليمن السلام على استمرار الحرب والمعاناة والدمار. ويجب علينا جميعاً أن نغتنم هذه الفرصة السانحة وأن نبذل قصارى جهدنا لكفالة تحقيق السلام الدائم.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): بداية، أود أن

أشكر المبعوث الخاص هانس غرونديبرغ والمديرة بالنيابة غادة مضوي على إحاطتهما. كما استمعت بعناية إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني.

ترحب الصين بتمديد اتفاق الهدنة بين الأطراف اليمنية في ٢ حزيران/يونيه. لقد استمر النزاع اليمني الذي طال أمده لسبع سنوات عانى الشعب خلالها معاناة هائلة. لقد حقق تنفيذ الهدنة وتمديدتها بعض ثمار السلام الأولية للشعب اليمني وأعطاه بصيصاً من الأمل، ومنذ بدايتها انخفض عدد الضحايا المدنيين بأكثر من النصف وأبحرت نحو ٢٠ ناقلة نפט بشكل جماعي إلى ميناء الحديد واستؤنفت رحلات الطائرات التجارية من صنعاء إلى عمان والقاهرة. ونقدر الجهود التي تبذلها الأطراف اليمنية والمبعوث الخاص غرونديبرغ وبلدان منطقة الخليج لتحقيق تلك الغاية.

وتتمثل المهمة الرئيسية الآن في التنفيذ الكامل لاتفاق الهدنة، لا سيما إعادة فتح الطريق المؤدي إلى تعز والتخفيف من سوء الحالة الإنسانية في تعز في أقرب وقت ممكن. وقد عقدت الحكومة اليمنية جولتين من المشاورات مع منظمة الحوثيين في ذلك الصدد، وقدم المبعوث الخاص غرونديبرغ مقترحات محددة وتراعي التوازن بين شواغل

ويتعين على الحوثيين الآن إظهار التزامهم من خلال فتح الطرق على الفور إلى مدينة تعز، للتخفيف من معاناة مئات الآلاف من اليمنيين. إن الشهرين المقبلين حاسمان لجهود السلام في الأجل الطويل، ونحث جميع الأطراف على التعاون الكامل مع المبعوث الخاص غرونديبرغ وهو يعزز الهدنة لإطلاق عملية سياسية شاملة وجامعة، لأن التسوية السياسية هي السبيل الوحيد - وأكرر، السبيل الوحيد - لتوفير سلام حقيقي وطويل الأجل للشعب اليمني. ويجب أن تشمل تلك العملية أصوات النساء والمجتمع المدني وأفراد الفئات المهمشة الأخرى. ونعرب أيضاً عن تقديرنا للجهود التي تبذلها حكومات المملكة العربية السعودية وعمان والأردن ومصر للمساعدة في صون الهدنة. ومن الضروري مواصلة الدعم الدولي والإقليمي للعملية التي تقودها الأمم المتحدة.

وبينما نواصل العمل لأجل تحقيق السلام في الأجل الطويل، لا يمكننا أن نغفل عن الاحتياجات الإنسانية الفورية والماسة للشعب اليمني. لذا نؤيد مجلس القيادة الرئاسي وجهوده لتحسين الخدمات الأساسية والاستقرار الاقتصادي. ونرحب بالدعم الدولي المتعهد به لخطة مجلس القيادة الرئاسي للتصدي لتلك التحديات ونحث المانحين على صرف الأموال بسرعة لتلبية الاحتياجات الحرجة. ولكن هناك حاجة إلى مزيد من المساعدة.

وينبغي أن نبني على التقدم المحرز في الهدنة لتجنب كارثة بيئية واقتصادية لا مبرر لها. وهناك حاجة حالياً إلى أموال إضافية لمعالجة المخاطر المتزايدة التي تشكلها ناقلة النفط صافر المتآكلة. ويسر الولايات المتحدة أن تعلن أننا نعمل مع الكونغرس لتوفير ١٠ ملايين دولار لتلك الجهود. ويجب الآن على المانحين الآخرين، بما فيهم الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، أن يكتفوا جهودهم حتى يتسنى بدء العمل في مشروع الطوارئ قبل أن تزيد الأحوال الجوية من تفاقم أخطار الكوارث.

أخيراً، لقد شعرنا بحزن عميق لعلمنا بوفاة الموظف المتقاعد في سفارة الولايات المتحدة عبد الحميد العجمي أثناء احتجازه لدى

التعافي الاقتصادي والمضي بالعملية السياسية قدما. ونأمل أن يوحد مجلس القيادة الرئاسي جميع الأطراف في اليمن ويولي أهمية للسلام والتنمية على قدم المساواة، علاوة على تعزيز عودة البلد إلى مسار التنمية الطبيعي في وقت مبكر.

السيد ندونغو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص هانس غرونديبرغ والمديرة بالنيابة غادة مضوي، والسيدة آزال السلفي على إحاطاتهم. أرحب أيضا بمشاركة ممثل اليمن في هذه الجلسة.

ترحب كينيا بتمديد هدنة ٢ حزيران/يونيه لمدة شهرين آخرين بوصفها خطوة إيجابية.

كما نشيد بالتنازلات التي قدمتها الحكومة اليمنية لدعم الهدنة ونأمل أن يحذو حذوها الحوثيون بشكل بناء للوفاء بالالتزامات المتبقية، ولا سيما فتح الطرق في محافظة تعز.

ولا تزال كينيا تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في اليمن. ومن شأن التقارير عن تزايد أنشطة ما يشتبه بأنه تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في عدن وجنوب اليمن أن تزيد من هشاشة الحالة الأمنية بما في ذلك في المنطقة على نطاق أوسع. ومما يثير القلق أيضا زيادة أنشطة الجماعة في التجنيد والتعبئة في محافظة أبين المجاورة. ويجب أن نظل يقظين لهذه التهديدات الناشئة وأن نتخذ تدابير وقائية لتجنب اتساع نطاقها.

ومع تقدم محادثات السلام، نوصي بشدة بأن يتضمن إطار السلام وعملية الإنعاش إطارا إضافيا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بطريقة تكفل عدم عودة المقاتلين السابقين المعاد إدماجهم إلى النزاع المسلح أو التطرف على يد الجماعات الإرهابية.

ويجب أن تعترف جهود السلام أيضاً بأن جيلاً من اليمنيين من النساء والشباب وذوي الإعاقة حُرموا من التعليم بسبب النزاع الذي طال أمده. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستثمر بتأن في تلك الفئات من خلال بناء القدرات لتزويدهم بالمهارات التي تيسر لهم كسب العيش بصورة لائقة والإسهام في التنمية الوطنية.

جميع الأطراف. وعلى طريق المضي قدما ونأمل أن تبني الأطراف اليمنية على مقترحات المبعوث الخاص وأن تبدي الإرادة السياسية فيما يتعلق بمسألة إعادة فتح الطريق إلى تعز وأن تقدم التنازلات اللازمة لتهيئة الظروف المواتية لبدء محادثات السلام.

وينبغي أن يكون اتفاق الهدنة نقطة انطلاق لبذل جهود أكبر ويجب أن تؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل سياسي مستدام. وتحت رعاية المبعوث الخاص، عقدت قوات الحكومة اليمنية والحوثيون جولتين من اجتماعات التنسيق العسكري وقرروا الاجتماع بانتظام في المستقبل. وترحب الصين بذلك. ونؤيد استمرار عمل المبعوث الخاص لتعزيز التواصل بين أصحاب المصلحة بشأن المسألة اليمنية بطريقة عقلانية وعملية، فضلا عن تنفيذ التدابير لإعادة بناء الثقة والحفاظ على الزخم الإيجابي الحالي وتشجيع المزيد من التقدم في عملية السلام. وينبغي لمجلس الأمن أن يحافظ على وحدته وأن يبيّن أوجه التآزر مع بلدان المنطقة التي يمكن أن تمارس نفوذها، لكي يؤدي دورا بناء في تعزيز الحل السياسي للمسألة اليمنية.

يساور الصين القلق أيضا إزاء الحالة الاقتصادية والإنسانية في اليمن الذي يواجه تحديات متعددة وأفق قاتم بسبب الآثار المركبة لجائحة مرض فيروس كورونا والنزاعات السياسية. إن تلك التحديات تستحق اهتمامنا الكامل. يجب على المجتمع الدولي مواصلة التركيز على الوضع في اليمن واتخاذ تدابير فعالة لتقديم يد العون للبلد بإعطاء الأولوية للمساعدة لليمن في تحقيق الاستقرار في عملته وأسعاره والتخفيف من نقص الطاقة وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان كالغذاء مثلا. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تعمل بمزيد من الإلحاح وأن تعزز التنسيق بينها، فضلا عن التصدي لمشكلة النقص في الموارد على النحو المناسب وتفاذي حدوث أزمات أكبر. وينبغي لجميع الأطراف في اليمن أيضا التعاون الكامل مع العمليات الإنسانية الدولية وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وفي الوقت المناسب.

تدعم الصين مجلس القيادة الرئاسي اليمني في التنفيذ الفعال لاتفاق الهدنة واستعادة مؤسسات الدولة بطريقة منظمة، فضلا عن

لدعم اتفاق الحديدة، في القاعة اليوم والذي يحضر معنا شخصياً اليوم للمرة الأولى. وسنستمع إليه لاحقاً، لكنني ما أردت سوى التنويه بوجوده معنا اليوم.

وأود أن أبدأ بالإشادة بالتزام الطرفين في وقت سابق من هذا الشهر بتمديد هدنة نيسان/أبريل لمدة شهرين آخرين. إنها أخبار طيبة مشجعة، وكما قال آخرون، فإنها تعطينا سبباً للأمل. وكما سمعنا مرة أخرى اليوم، فإن التدابير المتخذة بالفعل بشأن إزالة القيود على حركة الأشخاص ونقل البضائع في جميع أنحاء البلد توفر الآن لليمنيين إغاثة ملموسة طال انتظارها. وتحظى الجهود الحيوية التي يبذلها المبعوث الخاص ودول المنطقة في تيسير هذه التطورات ببالغ التقدير وتستحق الترحيب.

وإنشاء غرفة تنسيق مشتركة وموافقة لجنة التنسيق العسكرية على عقد اجتماعات شهرية إشارتان إيجابيتان أخريان على التزام الطرفين بوقف التصعيد من خلال الاتصال وبناء الثقة. كما أن الاجتماعات الأولى للطرفين لمناقشة إعادة فتح الطرق في تعز هي أيضاً خطوة جديرة بكل ترحيب. وكما أبلغت السيدة غلا الأغبري مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8946)، فإن إغلاق الطرق يعني أن الرحلات باتت أطول وأكثر خطورة، مما يجعل تعز بيئة طاردة للعاملين في المجالين الإنساني والطبي. ونرحب بالمرونة التي أبدتها الحكومة اليمنية وندعو الحوثيين إلى التعاون البناء فيما يتعلق بالاقتراح المنقح للمبعوث الخاص.

وندعو الطرفين إلى ضمان المشاركة الكاملة للنساء المحليات على اختلاف مشاربهن وإشراك بناء السلام الشباب في تعز في المفاوضات الجارية. ونشاطر السيدة السلفي تطلعها إلى عملية شاملة وحسنة التوقيت وإلى مشاركة المرأة في جميع الهياكل واللجان. ونشير أيضاً إلى المساهمات المقدمة لتنفيذ الاقتراح الذي تنسقه الأمم المتحدة للتصدي للتهديد البيئي والإنساني الخطير الذي تشكله ناقلة النفط صافر.

على الرغم من تلك التطورات الإيجابية، ما زلنا نتابع عن كثب الوضع الأمني الهش وخطر العنف في جميع أنحاء اليمن، وخاصة

ولا تزال كينيا تشعر بالقلق إزاء الوضع الاقتصادي والإنساني المتردي في اليمن. وندرك حقيقة أن الاقتصادات العالمية تتأثر بتعطيل سلسلة إمدادات الغذاء والطاقة، مما يضاعف من انعدام أمن الغذاء والطاقة، وخاصة في السياقات الهشة مثل ذلك السائد في اليمن ويدفع الملايين نحو السقوط أكثر في مستنقع الفقر والأزمات الإنسانية. ولمواجهة هذه التحديات، ندعو إلى تعزيز الدعم لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام ٢٠٢٢، التي لا تزال تعاني من نقص في التمويل، وإلى تشجيع الزراعة المحلية وإنتاج الأغذية؛ وزيادة المساعدة الإنمائية. وتثير التقارير المتعلقة باحتجاز العاملين في المجال الإنساني ومضايقتهم وعرقلتهم بالغ القلق. وندعو الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والسماح بوصول العاملين في المجال الإنساني دون قيود.

إن لناقلة النفط صافر أهمية رئيسية لمنطقتنا، ولا يزال التهديد الذي تشكله مصدر قلق فوري. ونُعرب عن تقديرنا لجميع المساهمات المقدّمة حتى الآن ونأمل مخلصين أن يتسنى جمع المبلغ المتبقي على وجه الاستعجال لحل هذه المسألة التي طال أمدها.

في الختام، تؤكد كينيا من جديد التزامها بدعم جهود الأمم المتحدة الجارية من أجل إيجاد حل شامل ودائم للشعب اليمني.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلت بالإنكليزية): نرحب بمقدمي الإحاطات ونشكرهم، ولا سيما السيد غرونديبرغ، الذي نشكره على إحاطته المتعمقة وأيضاً على أخباره المشجعة اليوم. ونشكره على كل العمل الذي يقوم به هو وفريقه. كما نشكر السيدة مضوي وفريقها. وأود أن أتقدم بشكر خاص للسيدة السلفي، التي لا تزال معنا على الشاشة، والتي قدمت لنا آراء ممتازة، ولكنها قدمت أيضاً تدقيقاً للحقائق، متمثلاً في رؤيتها بشأن ما يحدث وماهية التحديات على أرض الواقع. ومن المهم جداً حقاً أن نسمع ذلك.

وكما هو الحال دائماً، أرحب بزميلنا اليمني الجالس إلى الطاولة. وأود أيضاً أن أوثق بحضور اللواء مايك بيرري، رئيس بعثة الأمم المتحدة

تصميم هذه العملية مشاركتها الكاملة والمتساوية والهادفة؛ فالمرأة يجب أن تكون موجودة في القاعة وجالسة إلى الطاولة. كما لا يمكننا أن نغفل عن السعي لتحقيق العدالة والمساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبت ضد اليمنيين مع الإفلات من العقاب. وأودّ أن يكون الأمر واضحاً: لا يمكن الحفاظ على السلام دون تحقيق ذلك الأمر. أخيراً، ندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى اغتنام الفرصة المتاحة لإحلال سلام دائم في اليمن ووضع حد لمعاناة الشعب اليمني.

السيدة هايمرباك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أبدأ بتقديم الشكر إلى المبعوث الخاص غرونديبرغ والمديرة بالنيابة السيدة مضوي والسيدة السلفي على ما قدموه من إحاطات هامة ومعلومات مستكملة. وأودّ أن أعرب عن تقديرنا للمبعوث الخاص وفريقه بأكمله، فضلاً عن الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، على جهودهم خلال الأسابيع القليلة الماضية لضمان تجديد الهدنة في اليمن لمدة شهرين. وفي الواقع، وبسبب الهدنة، انخفض عدد الضحايا المدنيين وزادت عمليات تسليم الوقود واستؤنفت الرحلات الجوية التجارية عبر مطار صنعاء. وهذه تطورات ملموسة وجديرة بكل ترحيب، تحققت من خلال وقف التصعيد والحوار. ونشيد بالأولوية المعطاة للتخفيف من المصاعب المدنية والإنسانية.

ويجب أن يستمر ذلك العمل. ونرحب باقتراح الأمم المتحدة بشأن إعادة فتح الطرق المؤدية إلى مدينة تعز على مراحل. وإنه لأمر إيجابي أن الاقتراح يأخذ انطباعات المجتمع المدني اليمني واحتياجات المدنيين إلى الحماية في الاعتبار. ونحثّ جماعة أنصار الله على إظهار المرونة في فتح الطرق داخل وخارج مدينة تعز كخطوة تالية حاسمة.

ومن الأهمية بمكان مواصلة المشاورات التي يجريها المبعوث الخاص من أجل وضع إطار لعملية سلام متعددة المسارات. ومن المهم اغتنام المكاسب الإنسانية من الهدنة لتيسير إحراز تقدم نحو تسوية سياسية شاملة. وقد كانت الزيارة الثانية التي قام بها المبعوث

في مأرب والحديدة وعدن وأماكن أخرى في الجنوب. ونحن قلقون للغاية بشأن هشاشة المدنيين، وخاصة الأطفال، أمام الألغام وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب، خاصة وأن اليمنيين بدؤوا في التنقل بحرية أكبر.

وتتخذ البعثة إجراءات منقذة للحياة متعلقة بالألغام في الحديدة. وندعو الطرفين إلى إعطاء الأولوية لإزالة الألغام والسماح لأفرقة إزالة الألغام بالوصول الكامل والأمن وتوفير وتيسير التوعية بمخاطر الألغام.

وكما سمعنا اليوم أيضاً، فإن معالجة الاقتصاد المتدهور أمر ضروري لتحسين الحياة اليومية لليمنيين وإزالة أحد أكبر العوامل المحركة للنزاع. ونرحب بمشاركة الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في اجتماعات المبعوث الخاص مع الخبراء الاقتصاديين اليمنيين.

وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت خلال الشهر الماضي، لا يزال عشرات الآلاف من اليمنيين يواجهون خطر المجاعة أو الموت. وفي الأسبوع الماضي على وجه التحديد، صنّف برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة اليمن كواحدة من خمس بؤر ساخنة للجوع في العالم التي تستدعي حالة تأهب قصوى. وندعو المجتمع الدولي إلى توافي ثغرات التمويل في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية.

ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تتمكن الجهات الفاعلة الإنسانية من الاضطلاع بعملها المنقذ للحياة بحرية وأمان. وتثير الهجمات ضد المنظمات الدولية غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة، بما فيها تلك التي تحدث على الإنترنت، قلقاً بالغاً ويجب أن تنتهي.

في الختام، نأمل أن يؤدي الحيز الذي أوجدته الهدنة في نهاية المطاف إلى وقف دائم لإطلاق النار وتسوية سياسية شاملة يقودها اليمنيون ويملكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة. ونحثّ الطرفين بقوة على وضع المرأة في صميم عملية السلام وضمان أن يشمل

ترحب فرنسا بتجديد الهدنة هذا الشهر، التي تشكل إشارة إيجابية ومشجعة من الأطراف في النزاع. وأدى التوقف المؤقت الذي لوحظ منذ نيسان/أبريل إلى انخفاض واضح في الضحايا في صفوف المدنيين على وجه الخصوص، ويجب استخدامه للتحرك نحو وقف دائم للتصعيد. كما أن عمل اللجنة العسكرية في عمان يسير في الاتجاه الصحيح ويجب تنفيذه الآن على الأرض. ونكرر دعوتنا إلى وقف كامل لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد.

وعلى الجبهة السياسية، أود أن أذكر بأن الحكومة اليمنية قدمت تنازلات هامة في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما فيما يتعلق بوصول ناقلات النفط إلى ميناء الحديدة وفتح مطار صنعاء أمام الرحلات التجارية. وترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية، والتي مكنت من تحسين الحياة اليومية للسكان.

وكما ذكر المبعوث الخاص، فإن النقطة الشائكة الرئيسية اليوم لا تزال تعز. وتدعو فرنسا الحوثيين إلى إعادة فتح الطرق المؤدية إلى تلك المدينة. وظل سكانها معزولين فعليا عن بقية العالم منذ سنوات. ومن الواضح أن هذه الحالة غير مقبولة ويجب وضع حد لها.

وعلى الرغم من أن الهدنة قد حسنت ظروف التنقل والوصول في بعض المناطق، مازلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية ونؤكد مجددا أهمية كفالة الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين. وهذا أمر أكثر أهمية لأن اليمن لا يزال متأثرا بشدة بانعدام الأمن الغذائي، كما تم التذكير به هنا اليوم. كما ندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يحتجزهم الحوثيون.

وأود أيضا أن أذكر حالة ناقلة النفط "صافر". فالأموال التي تم جمعها غير كافية حاليا، كما أشرنا سابقاً، مما حال دون بدء عملية الإنقاذ. ولذلك، نغتتم هذه الفرصة لدعوة الدول والقطاع الخاص إلى المساهمة ماليا في النداء الذي أطلقته الأمم المتحدة. وثمة حاجة ملحة إلى العمل بأسرع ما يمكن لتجنب وقوع كارثة بيئية وإنسانية.

الخاص مؤخراً إلى صنعاء هامة، وكذلك اجتماعاته في عدن واجتماع الأطراف في عمان.

ونشيد بحوار المبعوث الخاص مع الأطراف ومجموعة متنوعة من أبناء الشعب اليمني والقادة والخبراء. ومن الأهمية بمكان تصميم عملية تحظى بالمصداقية والشرعية على المستوى المحلي - وهذا يعني إشراك أصوات ومصالح متنوعة، ولا سيما أشد الفئات تأثراً بالنزاع، أي النساء والشباب.

وفيما يتعلق بالأمن، نرحب بعقد الاجتماعين الأول والثاني للجنة التنسيق العسكرية وإنشاء غرفة تنسيق مشتركة لإجراء اتصالات أكثر انتظاماً. وهذه هي المرة الأولى التي تلتقي فيها الأطراف وجها لوجه تحت رعاية الأمم المتحدة، وهي خطوة حيوية نحو بناء الثقة اللازمة للتوصل إلى تسوية سياسية.

ولا تزال الحالة الإنسانية في اليمن حادة. ولا تزال نشعر بقلق عميق إزاء تزايد انعدام الأمن الغذائي في البلد والخطر الرهيب المتمثل في حدوث مجاعة.

وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات مرة أخرى اليوم، أصبحت الألغام مصدر قلق متزايد. وتشكل الإصابات والوفيات الناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع الآن جزءاً كبيراً من الخسائر في صفوف المدنيين والأطفال معرضون للخطر بشكل خاص. ولا بد من بذل المزيد لمعالجة تلك المسألة.

وأخيراً، فيما يتعلق بحالة الطوارئ الخاصة بناقلة النفط "صافر"، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الخطر الإنساني والبيئي الذي تمثله. ونحث على تقديم المزيد من الدعم وتنفيذ خطة الأمم المتحدة بأسرع ما يمكن.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد هانس غرونديبرغ والسيدة غادة مضوي والسيدة آزال السلفي على عروضهم. وأرحب أيضاً بحضور الممثل الدائم لليمن.

القتال. ونرحب بتلك التطورات الإيجابية ونشجع الأطراف على البناء عليها لتحويل الهدنة إلى وقف دائم وطويل الأمد لإطلاق النار.

وعلى الرغم من هذه التطورات، لا تزال الحالة الاقتصادية والإنسانية في اليمن تواجه تحديات كبيرة. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه للحكومة اليمنية للمساعدة في التغلب عليها.

وأود أن أبرز ثلاث قضايا مهمة حاسمة للحفاظ على استمرار وقف الأعمال العدائية في اليمن.

أولاً، من الضروري التنفيذ الكامل والهادف لجميع التدابير المتفق عليها كجزء من اتفاق الهدنة. ففي حين أُحرز تقدم كبير في إيصال الوقود إلى ميناء الحديدة وفتح مطار صنعاء، لم يشهد فتح الطرق في تعز تقدماً كبيراً. إن إحراز تقدم فوري في فتح تلك الطرق ليس واجبا إنسانياً فحسب، بل إنه مهم للغاية أيضاً لكفالة ألا يكون تنفيذ اتفاق الهدنة غير متوازن.

ثانياً، إن الأداء السلس للجنة التنسيق العسكرية، التي ينسقها المبعوث الخاص، ضروري للمساعدة في منع أي تصعيد آخر وكفالة استمرار الوقف الكامل للعمليات العسكرية. ونرحب بالاتفاق الأخير للجنة والاتفاق على إنشاء غرفة تنسيق مشتركة. ونشجع على عقد اجتماعات منتظمة للجنة، على النحو الذي حدده المبعوث الخاص، وهي اجتماعات هامة للحفاظ على الهدنة.

ثالثاً، يجب أن تبدأ عملية سياسية يقودها ويملك زمامها اليمنيون، بمشاركة هادفة من النساء، بالتوازي مع هدف التوصل إلى تسوية للنزاع تشمل الجميع ويتم التفاوض عليها سلمياً. ونحث جميع الأطراف على العمل من أجل التوصل إلى مثل هذه التسوية، ونقدر المشاورات المستمرة التي يجريها المبعوث الخاص مع جميع الجهات المعنية في اليمن لتحقيق تلك الغاية.

ولا تزال حالة ناقلة النفط "صافر" تشكل تهديداً بيئياً وإنسانياً وبحرياً. ونعرب عن تقديرنا لتعهدات المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة بالخطة العملية للأمم المتحدة لمكافحة ذلك التهديد. ونرحب

وأعاد تجديد الهدنة في ٢ حزيران/يونيه الأمل مجدداً لليمنيين. وأود أن أشكر المبعوث الخاص، الذي يحظى بدعم فرنسا الكامل، على كل جهوده وتصميمه على إحراز تقدم في ظل ظروف بالغة الصعوبة. كما أرحب بالتزامه بمشاركة المرأة اليمنية في عملية السلام. وندعو جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الحوثيون، إلى التعاون الكامل مع المبعوث الخاص.

إن آفاق السلام لم تكن أبداً أقرب مما هي عليه الآن. وينبغي ألا نفوت هذه الفرصة.

السيد أسوكان (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الزملاء الآخرين في شكر المبعوث الخاص للأمين العام المعني باليمن، السيد هانس غرونديغ، والسيدة غادة مضوي على إحاطتهما. كما أشكر السيدة أزال السلفي على رؤاها.

ونرحب بالاتفاق بين أطراف النزاع على تجديد الهدنة لمدة شهرين إضافيين. وقد ساعدت الهدنة، كما ذكر زملاؤنا، على الحد من العنف والضحايا في صفوف المدنيين في اليمن. وأتاحت فرصة لعقد اجتماع مباشر بين الأطراف - وهو الأول في السنوات الأخيرة - تحت رعاية الأمم المتحدة.

كما أسفرت عن مكاسب كبيرة على الجانب الإنساني. وأدى فتح مطار صنعاء على وجه الخصوص إلى إغاثة هائلة للعديد من اليمنيين، وخاصة أولئك الذين يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة. ومنذ بدء الهدنة، نلاحظ أن أكثر من ٢٧٠٠ يماني تمكنوا من السفر من مطار صنعاء إلى الأردن ومصر والعودة. ونعرب عن تقديرنا للمرونة التي أبدتها الحكومة اليمنية في تيسير ذلك السفر.

وبالمثل، فإن الزيادة في عدد سفن الوقود التي تدخل ميناء الحديدة تطور محمود. وفي وقت ترتفع فيه أسعار النفط عالمياً، خفف دخول تلك السفن من معاناة ملايين اليمنيين. كما مكن وقف إطلاق النار الوكالات العاملة في المجال الإنساني من توسيع نطاق المساعدات وإيصالها إلى المناطق التي كان يتعذر الوصول إليها في السابق بسبب

ينبغي للأطراف الاستمرار في مشاركتها من أجل إعادة فتح الطرق في تعز والمحافظات الأخرى. وندعو الحوثيين إلى الرد بالمثل على المرونة التي أبدتها الحكومة اليمنية. وينبغي أن يؤدي التنفيذ الكامل للهدنة إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني وعلى نحو شامل ودائم، وهو ما طالبنا به منذ فترة طويلة. ولا بد للأطراف من أن تشعر بالتشجيع إزاء الانخفاض الملحوظ في أعداد الضحايا، وحوادث العنف والوفيات بين المدنيين، وأن تخطوا قدما نحو تمكين الشعب اليمني من الشعور بأن هناك فرصة حقيقية لإحلال السلام الدائم في ربوع بلده. ولهذا السبب لا بد من الشروع في عملية سياسية شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة. ونكرر موقفنا ومؤداه أن العملية السياسية ينبغي أن تكون شاملة. وكما أبرزت السيدة السلفي عن حق، فإن المشاركة الهادفة للنساء والشباب، وممثلي المجتمع المدني تظل ذات أهمية قصوى.

على الرغم من أننا نقدر فوائد الهدنة وضرورة البناء عليها، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية وكذلك الحالة الأمنية متدهورة، كما سمعنا من السيدة مضوي. ولا يمكن الاستعاضة عن توقف القتال بانعدام القانون. ونشجع مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تقديم الخدمات لأبناء الشعب اليمني. ويجب التصدي على جناح السرعة للتحدي المتمثل في المجاعة التي يتعرض له الآلاف منهم، وغير ذلك من التحديات الإنسانية الصعبة للغاية، لا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال. وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ، لا يزال يعاني الأطفال من وطأة الحرب، حتى بعد الهدنة. نشجب كل انتهاك لحقوق الطفل وكل خسارة تقع في أرواح الأطفال. ندعو الحوثيين إلى إطلاق سراح الأطفال الذين جندوهم والعمل من أجل التنفيذ الكامل لخطة العمل التي وقعوا عليها في نيسان/أبريل.

إن حالة المرأة ليست أقل مدعاة للقلق، وهي حالة نشجبها بشدة، إلى جانب تزايد التحريض وغيره من أشكال شن الهجمات عليها. لا بد من وقف ذلك. ولا بد من تعزيز المساءلة، وتكثيف مكافحة الإفلات

أيضا بحملة الأمم المتحدة للتمويل الجماعي لسد الفجوة التمويلية. ونأمل أن تُعالج هذه المسألة المعلقة منذ فترة طويلة بسرعة بتوفير تمويل إضافي.

وستدعم الهند، باعتبارها صديقا قديما لليمن، حلا سياسيا قويا وشاملا يحترم تماما وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. إن مثل هذا الحل وحده هو الذي يمكنه أن ينهي النزاع في اليمن ويستعيد السلام والاستقرار والأمن والازدهار في البلاد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألبانيا.

أود أن أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ على أفكاره القيمة وعلى موافقاتنا مرة أخرى بمعلومات مفعمة بالأمل ومستكملة. كما أشكر السيدة مضوي على المعلومات المفصلة والواقعية بشأن الحالة الإنسانية في الميدان، التي لا تزال متردية. وأنا ممتن جدا للسيدة السلفي على أفكارها ورسالتها الاستشرافية فيما يتعلق بحالة النساء والفتيات في اليمن وتوصياتها الملموسة.

ونحیی لحظة الأمل والتفاؤل المتجدد هذه بشأن العملية السياسية ومستقبل اليمن. ومرة أخرى نرحب ونشيد باستمرار وقف إطلاق النار عموما، وأن العقل قد ساد والأمل قد ترسخ بشكل أعمق في اليمن. وهذه فرصة يجب أن تغتتمها الأطراف بحزم للمشاركة بشكل بناء من أجل خدمة مصالح اليمنيين المتضررين ونأمل أن نبدأ فصلاً جديداً للمستقبل.

ولكي تنجح الهدنة، يجب على جميع الأطراف المعنية التقيد التام بالتزاماتهم من أجل دعمها وتنفيذها. وقد أدى استئناف الرحلات الجوية بين مطارات صنعاء وعمان والقاهرة، وكذلك دخول سفن الوقود إلى ميناء الحديدة، إلى جلب الإغاثة لآلاف اليمنيين كفوائد للهدنة. وكان النهج الذي تتبعه الحكومة اليمنية حاسما في كل تلك الإنجازات وآثارها الإيجابية. ونرحب بالجهود الناجحة التي بذلها المبعوث الخاص وفريقه ونثني على الدور الهام والدعم القوي من الشركاء الإقليميين، وفي المقام الأول المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، بل أيضا مصر والأردن، في جعل تلك الإنجازات حقيقة واقعة.

المدنيين، وتسببت بالإعاقة للناس، بمن فيهم النساء والأطفال، وسيظل اليمنيون يعانون من تداعيات هذه الكارثة لعقود قادمة.

يجدد مجلس القيادة الرئاسي حرصه الكامل وسعيه المتواصل لتحقيق السلام الشامل والمستدام لإنهاء الصراع، وبذل كل ما يمكن لإنجاح جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن السيد هانس غرونديبرغ واستمرار الهدنة التي تعد خطوة متقدمة نحو الوقف الشامل لإطلاق النار واستئناف المشاورات للوصول إلى تسوية سياسية تركز على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). إن موافقة مجلس القيادة الرئاسي على تجديد الهدنة لشهرين إضافيين، نابع من موقفه ونهجه الثابت لرفع معاناة الشعب اليمني، ورفض المقايضة أو المساومة على القضايا الإنسانية. وفي الوقت نفسه، تواصل الميليشيات الحوثية متصلها من تنفيذ التزاماتها بموجب الهدنة المعلنة، واستمرارها في عرقلة جهود الأمم المتحدة والجهود الدولية للمضي قدما في مسار السلام، مما يعمق الأزمة الإنسانية.

بالرغم من متصل الميليشيات الحوثية، بما في ذلك محاولتها عرقلة انطلاق الرحلات الجوية التجارية من مطار صنعاء على النحو المبين في الهدنة، قدم مجلس القيادة الرئاسي الكثير من التنازلات، وأبدى مرونة كاملة لتسهيل انطلاق الرحلات من مطار صنعاء، وتمكين الدخول المنتظم للمشتقات النفطية إلى المنطقة من خلال ميناء الحديد، لتخفيف المعاناة الإنسانية عن اليمنيين، حيث تؤكد الحكومة اليمنية أن تعنت الميليشيات الحوثية في ملف تعز، ونهب أكثر من ٩٠ مليار ريال يمني من عائدات ضرائب وجمارك المشتقات النفطية في ميناء الحديد، والاستيلاء عليها خلال الشهرين الأولين من الهدنة، ورفضها دفع مرتبات موظفي القطاع العام يثبت لليمنيين وللمجتمع الدولي أن هذه الميليشيات غير آبهة بمعاناة اليمنيين، بل تستخدم هذه المعاناة لتحقيق مكاسب سياسية، حيث تواصل هذه الميليشيات نهب هذه الإيرادات وتسخيرها لتمويل حربها واعتداءاتها المستمرة على مقدرات الشعب اليمني والإثراء الخاص غير المقبول.

من العقاب. إن وضع المرأة خير شاهد على الحاجة إلى الحفاظ على آليات الرصد والإبلاغ القائمة على الأدلة، فضلا عن القدرات المستقلة والدولية، والمحايدة لرصد حالة حقوق الإنسان في اليمن.

في الختام، أود أيضا أن أكرر إدانتنا لاستمرار حبس اليمنيين العاملين حاليا أو من عملوا سابقا لدى الولايات المتحدة والأمم المتحدة. ونأسف لوفاة السيد عبد الحميد العجمي أثناء احتجازه وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين وفقا للالتزامات التي ينص عليها القانون الإنساني الدولي. وأخيرا، نقدر إيما تقدير الجهود الدؤوبة الجارية لإيجاد حل دائم لمشكلة ناقلة النفط صافر، ونأمل أن يتم استيفاء الشروط ليتسنى البدء بعملية الإنقاذ قريبا.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أود مرة أخرى أن أسترعي انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في فترة زمنية مدتها خمس دقائق أو أقل، تماشيا مع التزام مجلس الأمن باستخدام الجلسات المفتوحة على نحو أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح. أشكر أيضا سلفكم، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، على رئاستها الناجحة للمجلس في الشهر الماضي. وأعرب عن شكري للسيد هانس غرونديبرغ، والسيدة غادة مضوي، والسيدة السلفي على إحاطاتهم.

لقد أشار المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وعدد من أعضاء المجلس إلى زراعة الألغام الأرضية في اليمن. أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى أن الحوثيين هم الذين يقومون بزراعة هذه الألغام بطريقة عشوائية. فقد قاموا خلال السنوات الماضية من الصراع بزرع أكثر من مليوني لغم أرضي. هذه الكارثة الأرضية أودت بحياة مئات

الرغم من هذا الدعم، لا تزال العمليات الإنسانية عاجزة عن الوصول لكافة المحتاجين، إما بسبب نقص التمويل الذي يهدد بوقف المشاريع الإغاثية، أو نتيجة العقبات التي تفرضها الميليشيات الحوثية، وتحويل مسار المساعدات بعيدا عن مستحقيها.

وندعو مجددا المجتمع الدولي لإبقاء اليمن على رأس قائمة أولوياته، ودمج الأولويات والاحتياجات الإنمائية في جميع التدخلات الإنسانية للمساعدة في تحقيق التعافي المبكر وتقديم المزيد من الدعم لمواجهة الأزمة الإنسانية، لا سيما في ظل الظروف الدولية الراهنة والارتفاع الكبير في أسعار الغذاء.

يولي مجلس القيادة الرئاسي وحكومة الكفاءات أولوية رئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، واتخاذ العديد من الإصلاحات في هذا الجانب، بما في ذلك إنجاز آلية استيعاب عاجلة للمنحة الكريمة التي قدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، البالغة ٣,٣ بلايين دولار، حيث سيسهم ذلك في استقرار العملة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية. وفي هذا الصدد نؤكد على أهمية دعم التحول في آليات عمل وكالات الأمم المتحدة من مرحلة العمل الإغاثي والإنساني إلى مرحلة دعم المحاور الرئيسية والربط بينها، وهي المراحل الإغاثية والإنمائية ومرحلة بناء السلام، بما يتوافق مع متطلبات المرحلة الجديدة وأولويات الحكومة، ويسهم في خلق فرص العمل وتعزيز النمو وبرامج التعافي الاقتصادي، وتطوير البنى التحتية، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، والإعداد لمرحلة إعادة الإعمار، وتحقيق وتنسيق خطة التنمية المستدامة.

تواصل الميليشيات الحوثية تجنيد عشرات الآلاف من الأطفال فيما يسمى بالمخيمات الصيفية، في انتهاك صارخ لحقوق الطفولة والقوانين والتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، حيث تقوم هذه الميليشيات بغسل عقول الأطفال بأفكار التطرف المستوردة من إيران، وشعارات الموت والعنف والكراهية بهدف الزج بهم في جبهات القتال، مما يؤكد استعداد هذه الميليشيات لدورة تصعيد جديدة، واتخاذها الأطفال وقودا لحربها العنيفة في ظل سريان هذه الهدنة. ولأسف

لقد التزمت الحكومة اليمنية منذ بدأ العمل بالهدنة بضبط النفس، رغم ارتكاب الميليشيات الحوثية لخروقات يومية في مختلف الجبهات تمثلت بالقصف المدفعي، وحشد ونقل القوات، وتحليق الطيران المسير والقصف، والذي نتج عنه استشهاد ٧٢ فردا وجرح ٢٦٧ آخرين من الجيش الوطني خلال الشهرين الأولين من الهدنة. وارتكبت الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران يوم أمس الإثنين ٨٠ خرقة للهدنة في مختلف جبهات القتال. إن الخروقات الحوثية المتكررة للهدنة تضع المجتمع الدولي وهذا المجلس الموقر أمام اختبار حقيقي لممارسة الضغط على تلك الميليشيات للاستجابة لجهود السلام التي لن تتحقق بدون وجود شريك حقيقي، حيث إن استمرار الاعتداءات الحوثية المتكررة، وعدم احترامها للهدنة الإنسانية منذ اللحظة الأولى، يعبر عن نهج وسلوك هذه الميليشيات وداعميها في تقويض جهود السلام والحل السياسي للأزمة اليمنية.

إن المعاناة الإنسانية اليومية التي يشهدها المدنيون من أبناء تعز التي تأوي أكثر من أربعة ملايين نسمة، والتي تعتبر أكبر محافظة من حيث الكثافة السكانية، جراء الحصار الغاشم المفروض الذي تفرضه عليها هذه الميليشيات منذ أكثر من سبع سنوات أمر يشكل جريمة حرب، وجريمة ضد الإنسانية، وانتهاكا صارخا للقوانين والمواثيق الدولية. وتجدد الحكومة اليمنية دعوتها لمجلس الأمن والمجتمع الدولي والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان لممارسة الضغط على هذه الميليشيات لرفع الحصار كلياً عن تعز ومن دون شروط وفقاً لبنود الهدنة، بما في ذلك فتح الطرق الرئيسية، ورفع النقاط والحواجز، والسماح بتنقل المواطنين بشكل طبيعي، والسماح بالتدفق السلس للمواد الغذائية والسلع الأساسية، بالإضافة إلى الضغط على هذه الميليشيات لإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الذين يقبعون في سجون هذه الميليشيات وفقاً لمبدأ الكل مقابل الكل.

نقدر الحكومة اليمنية الدعم السخي الذي تقدمه الدول الشقيقة والصديقة، سواء بشكل مباشر، أو من خلال خطة الاستجابة الإنسانية، للتخفيف من معاناة أبناء الشعب اليمني. بيد أنه على

الأمن والأمم المتحدة للتحرك العاجل وممارسة أقصى مستويات الضغط لضمان التزام الحوثيين بخطة الأمم المتحدة، وكذا دعوة المجتمع الدولي للمساهمة في استكمال تمويل هذه الخطة وتنفيذها لتجنب الكارثة التي ستتطلب إنفاق مليارات الدولارات لمعالجتها في حال حدوثها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وسأرفع الجلسة الآن حتى يتمكن المجلس من مواصلة مناقشته لهذا الموضوع في مشاورات مغلقة.
رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.

الشديد يقف المجتمع الدولي صامتا أمام أكبر عملية لتجنيد الأطفال في التاريخ، متجاهلا مخاطر هذه الجريمة على اليمن والمنطقة والعالم، وأثارها الكارثية على آلاف الأطفال اليمنيين الذين حرّموا ويُحرّمون من حقهم الطبيعي في الحياة.

ختاما تجدد الحكومة اليمنية دعمها الكامل لجهود الأمم المتحدة لمعالجة وضع الخزان صافر، وتقديم كل التسهيلات لإنجاح هذه الجهود لتفادي الكارثة البيئية والإنسانية والاقتصادية الوشيكة، التي ستتخطى آثارها اليمن وتشكل تهديدا لطرق الملاحة الدولية وخطرا على الدول المطلة على البحر الأحمر. إن هذا الخطر ما كان ليستمر لولا تعنت الميليشيات الحوثية خلال الأعوام الماضية، واستخدامها ملف الناقل صافر كورقة مساومة سياسية، ولذلك نجدد دعوتنا لمجلس